



وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
مركز البحوث الزراعية
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي
قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعي

دراسة الخطة البحثية
دراسة اقتصادية للاستثمارات البينية العربية
وأثرها على القطاع الزراعي المصري

الرقم الكودى

4-7-1-6-2-9

الباحث الرئيسى

د/ يحي عبد الرحمن يحي

الباحث المناوب

د/ دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان

2019

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
3	مقدمة
3	المشكلة
4	هدف الدراسة
4	الطريقة البحثية ومصادر البيانات
5	الباب الاول : الاستعراض المرجعى و الاطار النظرى
5	الفصل الاول : الاستعراض المرجعى
17	الفصل الثانى الاطار النظرى للدراسة
27	الباب الثانى : تحليل وضع الاستثمارات الاجنبية فى الوطن العربى
30	تقدير اثر التغيرات السياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول العربية
31	تطور حجم الاستثمار الاجنبى المباشر الوارد الى جمهورية مصر العربية
32	التوزيع الجغرافى لمشاريع الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول العربية
40	الباب الثالث : جاذبية الاستثمار الاجنبى فى مصر وبعض الدول العربية
41	أليات جذب الاستثمار الاجنبى فى مصر وبعض الدول العربية
42	مصر - المغرب - لبنان (مؤشرات عامة)
46	مصر - المغرب - لبنان (ومؤشرات قياس مناخ الاستثمار)
54	مصر - المغرب - لبنان (سياسات ، وتشريعات)
58	مصر - المغرب - لبنان (القطاع الزراعى)
61	النتائج والتوصيات
64	الملخص
66	المراجع
69	الملاحق

مقدمة

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا ديناميكيا ومكملا للاستثمارات المحلية في البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية. فبالإضافة إلى دوره في عملية التمويل الرأسمالي ، فإنه يعد وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج ، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للمقتصد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة ، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية ، أو تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات ، وتعميق وتوسيع الهياكل الإنتاجية. وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة . وقد انتهجت كثير من الدول بعض السياسات بهدف زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي ، وتبني سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير ، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار ، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي فضلا عن أن اثر المضاعف الذي يتولد عن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يكون أكبر إذا تمكنت السياسات الاقتصادية للدول من توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يهيئ البيئة المناسبة لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي .

مشكلة الدراسة :

أوضحت التقديرات العالمية لصندوق النقد الدولي وتقارير الاونكتاد ان مصر تأتي في المرتبة الثالثة على مستوى الوطن العربي من حيث القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، بنسبة بلغت 17.8% عام 2016 ، وبالرغم من ذلك تأتي وفقا للتصنيف العالمي والمؤشرات الدولية ضمن مجموعة الدول الضعيفة جدا ، والاقبل في عوامل جذب الاستثمار ويسبقها دول عربية اخرى على الرغم من ضعف حجم الاستثمار الموجه لتلك الدول . مما يتطلب البحث وراء تراجع المؤشرات الدولية المصرية مقارنة ببعض الدول العربية ، وانعكاس قدرة مصر على جذب الاستثمار الاجنبي على تدفق الاستثمار الى القطاع الزراعي المصري .

هدف الدراسة :

استهدفت الدراسة مقارنة آليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر فى مصر وبعض الدول العربية وانعكاس ذلك على حجم الاستثمارات الاجنبية الموجهة للقطاع الزراعى المصرى. وذلك من خلال التعرف على :

حجم الاستثمار الاجنبي الموجه للمنطقة العربية ، تحديد اهم الدول التى تنافس مصر فى تحقيق المؤشرات العالمية لجذب الاستثمار ، مقارنة اليات تحفيز الاستثمار فى الدول الجاذبة للاستثمار . انعكاس القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي على حجم الاستثمار الموجه للقطاع الزراعى .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي من الناحيتين الوصفية و الكمية حيث تم الاستعانة ببعض الاساليب الاحصائية البسيطة مثل المتوسط الحسابى والاهمية النسبية ، و الاتجاه الزمني .وقد اعتمد البحث على استخدام البيانات الدولية المنشورة منها وغير المنشورة حيث استمدت البيانات الثانوية الاساسية من خلال المواقع الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) موقع كل من: صندوق النقد الدولى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، المفوضية السامية للتخطيط بالمملكة المغربية ، وزارة التخطيط اللبنانية ، التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، كما تمت الاستعانة بالأبحاث والتقارير و الرسائل العلمية التى تتصل بموضوع البحث . وقد استخدمت الدراسة بيانات الفترة (2003-2017) .

الباب الأول

الاستعراض المرجعي والإطار النظري

تمهيد :

يستهدف هذا الباب من الدراسة إلقاء الضوء على أهم النتائج والتوصيات و الأساليب البحثية التي تضمنتها الدراسات والبحوث العلمية التي أعدتها الجامعات والهيئات البحثية ذات الصلة ، وفقاً للتطور الزمني و ذلك للاستفادة منها في تقديم هذه الدراسة . والاستفادة من المؤشرات و النتائج التي استخلصتها هذه الدراسات من جهة و اوجه النقص أو القصور بهدف التعرف على أهم النقاط التي لم يتم تناولها أو بحثها من قبل . لذلك فقد قسمت الدراسة في هذا الباب إلى فصلين يتناول الأول ، استعراضا لبعض الدراسات و البحوث السابقة وفقا للتطور الزمني ، بينما يتناول الفصل الثاني الإطار النظري.

الفصل الاول

الاستعراض المرجعي

أوضح عثمان ⁽¹⁾ أن حجم الاستثمار يتحدد بأثر عاملين أساسيين هما الادخار القومي والادخار الأجنبي (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال العجز الجاري في ميزان المدفوعات) ولا تزيد العلاقة عن كونها متساوية صحيحة دائما من الناحيتين الاقتصادية والمحاسبية القومية. فضلا عن أن هذه المتساوية (الاستثمار = الادخار القومي + الادخار الاجنبي) لا تتطوي على أية علاقة دالية محددة بين مصادر الادخار وبين الاستثمار، فانها قد توحى بإمكانية الاحلال بين المصدرين المختلفين للادخار القومي والاجنبي. وإذا كان صحيحا أن الادخار القومي والموارد الخارجية من النقد الأجنبي هما العاملين الأساسيان في تحديد حجم الاستثمار مما يطرح تساؤل حول دور كل من المصدرين في

(1) عثمان محمد عثمان (دكتور) ، التغير في هيكل تمويل التراكم الرأسمالي في الاقتصاد اليمني ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، م13 ، ع 49

، 1987

"تقييد" معدل الاستثمار المعروف وهل صحيح أن عملية الاستثمار تحتاج إلى الادخار القومي لتحرير القدر من الموارد المحلية اللازم لاحتاد التراكم الرأسمالي، كما تحتاج في نفس الوقت إلى النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المكون الأجنبي في الاستثمارات، ولكن هل يمكن الاستغناء عن نقص الموارد المحلية بتوفير قدر أكبر من النقد الأجنبي، أو العكس؟ الواقع أن التمييز بين هذين الاحتمالين، وأثارهما المحتملة على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي كان من وراء صياغة النموذج المعروف "بنموذج الفجوتين"، فحينما يكون معدل الادخار أقل مما يلزم لتحقيق معدل نمو اقتصادي معين، بينما يتوفر النقد الأجنبي المطلوب، يمكن القول بأن هناك "فجوة في الادخار" وعلى العكس من ذلك حينما تنخفض موارد النقد الأجنبي عن القدر اللازم لتخفيض معدل الاستثمار المطلوب بينما تتوافر الادخارات المحلية المطلوبة يكون هناك "فجوة في النقد الأجنبي".

قامت ليلي الخواجة ⁽¹⁾ بداسة استهدفت تحديد اهم المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص وبوجه خاص في الدول النامية ، حيث اوضحت ان هناك مجموعة من العوامل والسياسات الاقتصادية الكلية التي تمارس تأثيرا مباشرا على قرارات الاستثمار الخاص في حالة الدول النامية الا ان اليات تأثيرها تختلف من دولة لاخرى و من اهم تلك العوامل : السياسات النقدية من حيث طبيعة الاسواق المالية ودرجة تطورها ، طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام و الخاص ، التغيرات في حجم الناتج الكلي ، سياسات سعر الصرف ، عدم الاستقرار الاقتصادي ، وقد قامت الدراسة بقياس وتحديد اهم العوامل المحددة للاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة (1974 - 1992) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد حيث تبين ان اهم تلك المحددات هي : الاستثمار العام الثابت في البنية الاساسية ، نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ، اسعار الصرف الحقيقية ، نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى الى قيمة الصادرات من السلع والخدمات . وقد تبين وجود علاقة طردية معنوية بين الاستثمار الخاص وكل المتغيرات السالف ذكرها ما عدا التكلفة النسبية للسلع الراسمالية حيث ترتبط بعلاقة عكسية بحجم الاستثمار الخاص . في حين لم تمارس اسعار الفائدة الحقيقية اى تأثير على قرارات الاستثمار لخاص طوال فترة الدراسة . وقد اوصت الدراسة بحزمة من السياسات المقترحة

(1) ليلي الخواجة (دكتور) ، المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى و الاحصاء و التشريع ، العددان 439 - 440 ، القاهرة ، 1995 .

لتحفيز الاستثمار الخاص في مصر من أهمها : ضرورة توفير مصادر التمويل اللازمة للاستثمارات الخارجية ، ضرورة دعم الاستثمار العام في البنية الأساسية و الاجتماعية ، ضرورة استقرار المناخ الاقتصادي العام

أوضحت منى سليم⁽¹⁾ في دراستها عن العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية في مصر أن حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة الداخلة بلغت نحو 200 بليون دولار ، بلغ نصيب الدول المتقدمة منها نحو 137 بليون دولار بنسبة 68.5% في حين بلغ نصيب الدول النامية نحو 59.6 بليون دولار بنسبة 29.8% وذلك خلال الفترة (89-1994) . كما زادت التدفقات الأجنبية المباشرة العالمية الداخلة و الخارجة حيث بلغت التدفقات الداخلة 705 بليون دولار و التدفقات الخارجة نحو 681.7 بليون دولار وكانت أكبر عشر دول في أفريقيا متلقية للاستثمارات المباشرة هي انجولا ، مصر ، نيجيريا ، جنوب أفريقيا على الترتيب . وتشير نتائج الدراسة الى ضالة تدفق الاستثمار الاجنبي في مصر و الذى بلغ اعلى قيمة له عام 1989 حيث بلغ نحو 1.25 بليون دولار مثلت نحو 0.64% من حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية .

كما اشارت الى أن رؤوس الأموال تتحرك من الدول التي توجد فيها بوفرة إلى الدول التي تعاني من ندرتها وذلك لأن العوائد على فرص الاستثمار الجديدة تكون أعلى حيث تكون رؤوس الأموال محدودة وأن هذه الإعادة للتخصيص رؤوس الأموال ستؤدي إلى تشجيع الاستثمار في الدول المتلقية . وقد أوضحت الدراسة أن مصر تم تصنيفها عالمياً ضمن 53 دولة الأكثر فاعلية في الاقتصاد العالمي حيث تمثل 95% من ناتجة الاجمالى ، كما صنفت عالمياً كمنطقة جذب للاستثمارات مع الأردن وتركيا ، وعلى الرغم من ذلك لا تتعدى نسبة الاستثمارات الأجنبية بها 1.5% من الناتج المحلى الاجمالى 8% من إجمالى الاستثمارات المحلية وهى نسب منخفضة إذا ما قورنت بنظيرتها فى دول أخرى مثل الأردن حيث تمثل الاستثمارات الأجنبية بها 4.2% من الناتج المحلى الاجمالى 16.8% من إجمالى الاستثمارات المحلية .

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن مصر اعتمدت على الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل أساسى فى

(1) منى احمد سليم (دكتور) ، العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية في مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد 12، العدد 3 ، القاهرة ، 2002.

تمويل التنمية خلال الفترة الأخيرة فى صورة اقتراض خارجى مما أدى لزيادة الأعباء المفروضة عليها تجاه الدول المقرضة ومنعها من تحقيق أهدافها التنموية على الرغم من إتباعها منذ بداية التسعينات برامج الإصلاح الاقتصادي الذى لعاد تنظيم سوق المال والبورصة ورفع من معدلات الاستثمار المحلية وتعبئة المدخرات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية . وظهرت النتائج ان اهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر هى معدل التضخم ، سعر سعر الصرف ، معدل التضخم ، معدل نمو الناتج المحلى ، كما تبين ان الاستثمار الاجنبى المباشر له تاثير على بعض المتغيرات الاقتصادية كالصادرات الكلية ، الناتج المحلى الاجمالى ، الاستثمار المحلى ، الادخار المحلى ، خلال الفترة من (1988 - 2000) .

كما اشار النجار ⁽¹⁾ أن كل الإجراءات الاقتصادية المشجعة للاستثمار المحلى والأجنبى لا تعنى الكثير فى مجال استنهاض الاستثمار المحلى وجذب الاستثمار الأجنبى، إذا لم ترافقها إجراءات سياسية موازية تقنع المستثمرين بأن هناك استقرارا وتطورا للنظام السياسى بصورة تضمن عدم حدوث هزات سياسية تعرض الاستثمارات الأجنبية والمحلية لأية خسائر استثنائية بسبب التطورات السياسية وليس بسبب الأداء الاقتصادي ، لذا لا بد أن تكون هناك عملية تطوير شاملة لمناخ الاستثمار فى مصر حتى تتمكن مصر من الحصول على حصة مهمة ومؤثرة من هذه الاستثمارات المباشرة التى تؤدى إلى رفع طاقة الجهاز الإنتاجى الداخلى وإلى تسريع عملية التحديث التكني بما تجلبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من بيئات متقدمة تكنولوجيا، من تقنيات حديثة معها. وتعانى مصر من ضعف المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، بلغت نحو 407.2 مليون دولار فى عام 2004/2003، مقارنة بنحو 700.6 مليون دولار عام 2003/2002 وفقا للبيانات الحكومية المصرية. وبالمقابل تشير بيانات تقرير الاستثمار العالمى الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تدفقت إلى مصر قد بلغت نحو 237 مليون دولار عام 2003، مقارنة بنحو 647 مليون دولار عام 2002، ونحو 510 مليون دولار عام 2001، ونحو 1235

(1) احمد السد النجار (كاتب ومحلل اقتصادى) ، مصر والعالم "الضرورات السياسية لتطوير مناخ الاستثمار" ، الاتجاهات الاستراتيجية الاقتصادية (التقرير السنوى) ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، 2005.

مليون دولار عام 2000. ونتيجة لهذا التراجع فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، أصبحت مصر فى عام 2003، فى المرتبة الـ 11 بين الدول العربية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعد أن كانت الأولى فى النصف الأول من تسعينيات القرن الماضى، وكانت تحتل أحد المراكز الثلاثة الأولى فى النصف الثانى من تسعينيات القرن العشرين. كما تراجعت مصر فى عام 2003 تحتل المرتبة 91 بين دول العالم المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مقارنة بالمرتبة الـ 48 التى كانت تحتلها فى النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين.

اجرت سهام بجاوية ⁽¹⁾ دراسة بعنوان الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، وقد استهدفت التعرف على المناخ الاستثمارى الملائم للاستثمارات العربية البينية و المعوقات التى تواجه ذلك و الضمانات القانونية التى تواجه تلك الاستثمارات البينية ، وما هى الاستراتيجية الملائمة لدعم التكامل الاقتصادى العربى ؟ .

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها :

إن العملية الاستثمارية فى الدول العربية تواجه العديد من المشاكل التى تحد من حركة انسياب الأموال العربية للاستثمار فى هذه الدول، ويعود ذلك إلى مجموعة من المعوقات، من بينها :

1. وجود اختلالات هيكلية خارجية وأخرى قطرية مقترنة بضعف القاعدة الإنتاجية العربية التى تحمل درجة اعتمادية واسعة على الخارج . حيث تبرز أهمية تلك الاستثمارات وضرورة تدعيمها كلما توترت العلاقات العربية الغربية لأن معظم الاستثمارات الموجودة فى الدول العربية منبعا من الدول الأجنبية.

2. إن مناخ الاستثمار غير الملائم فيما بين الدول العربية، يشكل إعاقة فى تفعيل هذا الاستثمار، وقد ثبت ذلك من خلال الإحصاءات المقدمة فى البحث، والتى تظهر اتجاه الأموال العربية إلى الدول الغربية على حساب الاستثمار فى الدول العربية، ويفسر ذلك بعدم ملاءة مناخ الاستثمار فى هذه الأخيرة

(1) سهام بجاوية ، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر،الجزائر ، 2005

3. إن الدول العربية قطعت شوطا في وضع تشريعات وقوانين تحث وتحفز المستثمر، سواء العربي أو الأجنبي، على القيام بالاستثمار في الدولة المضيفة . بالإضافة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و التي تعمل جاهدة على توفير الضمانات اللازمة، لكن تبقى هذه الأخيرة محدودة مقارنة بالأهداف المرجوة .

اوضح حشماوى ⁽¹⁾ ان التغير في النظام المالي الدولي و الذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في عام 1982، حيث بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر (وغير المباشر) في مصادر التمويل الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية، و ذلك ليتقدم ويحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية، وبالتالي يكون في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، البديل عن الديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول، ولعل الدليل على ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية مع نهاية الثمانينات، و مثلت تلك الاستثمارات حوالي 75% من إجمالي التدفقات الرأسمالية من المصادر الخاصة و التي تشمل الاستثمارات الأجنبية و القروض المضمونة، و ذلك بالنسبة لحوالي 93 دولة نامية خلال الفترة (1986 - 1990) ، بينما تتجاوز تلك النسبة 30% خلال الفترة (1980 - 1985).

و يرجع سبب تفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمويل الدولي إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية، و من ناحية أخرى فإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي و كان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية، نظرا للتراجع الكبير للبنوك التجارية المقرضة عن الإقراض الدولي، وذلك لأن الأزمة المتفجرة جعلها توشك أن تصل إلى حافة الانهيار، و لولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ

(1) محمد حشماوى ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006 .

بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، لانهارت بعض البنوك الدائنة، مما أدى إلى انكماش حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة، و ليس من المنتظر أن تعود لإقراض البلاد النامية على نطاق كبير بعد هذه التجربة المريرة. و من ناحية أخرى يلاحظ أن المساعدات و القروض الإنمائية الرسمية، لم تسلم من تأثير أزمة المديونية الخارجية، حيث أصبحت تخضع للإستراتيجية الدولية الجديدة من كل من الصندوق و البنك الدوليين مما إلى تعاظم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي و خاصة للبلاد النامية، فالقروض التجارية لم تعد متاحة كما كانت من قبل و المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية أصبحت هي الأخرى تخضع للشروط الدولية الشديدة التي أدت إلى عزوف عدد كبير من النامية عن الاقتراض، و تفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي حيث تمتاز الاستثمارات الأجنبية بأنها غير منشئة للمديونية و لا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض.

استهدف عريقات⁽¹⁾ في دراسته التعرف على واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي وأهم العقبات التي تواجه الاستثمار بالإضافة إلى التعرف على الافاق المستقبلية لمناخ الاستثمار في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، وقد أوصت الدراسة بما يلي :

- 1- تطوير وتحديث قوانين تشجيع الاستثمار في الدول العربية لتتناسب الظروف والمستجدات والتغيرات العالمية من أجل زيادة القدرة التنافسية وتقليل الاجراءات البيروقراطية.
- 2- ضرورة قيام حكومات الدول العربية بالمزيد من الاجراءات التسويقية والدعائية في داخل القطر وخارج القطر بهدف التعريف بمناخ الاستثمار وحوافزه ومزايا المتوفرة في الدول العربية.
- 3- تشجيع الاستثمارات البينية بين جميع الدول العربية من خلال رفع القيود وتوحيد قوانين تشجيع الاستثمار.
- 4- التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

(1) حربي محمد موسي عريقات (دكتور) ، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية ، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية و المالية ، نحو مناخ استثمارى واعمال مصرفية الكترونية ، جامعة فيلادلفيا ، الاردن، 4-5 / 7 / 2007 .

- 5- انشاء الشبكة العربية للمعلومات في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية.
- 6- تحسين الكفاءة الانتاجية لجميع القطاعات في الوطن العربي مع تطبيق ادارة الجودة الشاملة.
- 7- تشجيع قيام مشروعات عربية مشتركة .
- 8- تفعيل دور منطقة التجارة الحرة العربية التي انشئت في نهاية التسعينات من القرن الماضي.

كما توصل العجوانى⁽¹⁾ الى ان اهم العوامل المحددة للاستثمار الاجنبى المباشر هى الصادرات الكلية ، حجم الدين الخارجى ، سعر الفائدة على القروض ، سعر الخصم ، معدل التضخم ، الادخار المحلى الاجمالى ، الواردات الكلية ، بينما كانت اهم العوامل المحددة للاستثمار الاجنبى الزراعى بالقيمة الحقيقية هى السيولة المحلية ، سعر الصرف ، سعر الفائدة على القروض ، حجم الدين الخارجى ، السيولة المحلية ، الصادرات الزراعية وذلك خلال الفترة (1992/ 1993 – 2004/2005).

كما أكد تقرير الصادرة عن مجموعة الايكونومست الدولية⁽²⁾ استمرار الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر علي المستوى الدولي عام 2007 لتصل إلى 1.6 تريليون دولار بحلول عام 2011. وأوضح التقرير أن كلا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط شهدتا نموا متزايدا في حجم الاستثمار الأجنبي مدفوعا بارتفاع مستوى السيولة المالية في المنطقة العربية وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شمال أفريقيا 22.3 مليار دولار بمعدل نمو 51% وفي الشرق الأوسط 32 مليار دولار بمعدل نمو 35 % ومصر استأثرت بنحو 45% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة لشمال إفريقيا. وقد أرجع تقرير الايكونوميست هذا التقدم في ترتيب مصر في مؤشر مناخ الاستثمار إلي التحسن الملحوظ في عدد من العوامل الهامة يأتي في مقدمتها:

فاعلية النظام السياسي المصري في وضع السياسات وتنفيذها وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي نتيجة لتراجع عجز الموازنة العامة للدولة وانخفاض حجم الدين العام واستقرار سعر الصرف بالإضافة

(1) فؤاد عوض عبد المهيم العجوانى ، دراسة اقتصادية تحليلية للاستثمار التاجنبى المباشر فى الزراعة المصرية ،رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ، جامعة كفر الشيخ ، 2007 .

(2) مجموعة الايكونومست الدولية ، الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدي المخاطر السياسية ، 2008 .

إلى زيادة الفائض المحقق في الميزان الجاري. كما أرجعت المجموعة تحسن مناخ الاستثمار في مصر إلى تحسن فرص السوق مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 6.9% و 7.1% في العامين الماضيين، بالإضافة إلى زيادة معدل النمو السنوي للواردات والصادرات وزيادة ربحية الشركات، هذا فضلا عن تراجع العوائق التعريفية وغير التعريفية للتجارة والتخفيضات الضريبية التي تم استحداثها خلال السنوات الأخيرة، وما صاحبها من تطوير للإدارة الضريبية. كما صاحب كل هذه الإصلاحات الهيكلية تنفيذ برنامج شامل للإصلاح والتطوير المالي مما ساعد على رفع رأس المال السوقي إلى حوالي 95% من الناتج المحلي الإجمالي مع رفع كفاءة الأجهزة الرقابية والإشرافية.

ولقد حاول الجبالي⁽¹⁾ أن يجيب على بعض الاسئلة المتعلقة بسعر الفائدة كمحدد للاستثمار حيث اوضح انه عند دراسة اثر سعر الفائدة علي الاستثمار نري أنه من الضروري التفرقة بين (الاستثمار الفعلي) و (الاستثمار المرغوب فيه) إذ أنه وعلي الرغم من أهمية تراكم رأس المال في حد ذاته إلا أن تحسين نوعية الموارد وفاعلية استخدامها له أهمية كبيرة أيضا. الأمر الذي يؤكد أن القرار الاستثماري لا يتوقف علي سعر الفائدة فقط، وأن العلاقة بين الاستثمار والفائدة ليست بنفس درجة المرونة المطلوبة. و الدليل علي ذلك ما أشار اليه تقرير التنافسية الأخير الصادر عن منتدى دافوس، إذ جاءت مشكلة التمويل في المرتبة السابعة ضمن اكثر مشكلات تواجه الاستثمار وسبققتها عناصر عديدة علي رأسها البيروقراطية والضرائب والتعليم والتضخم والفساد ومهارات القوي العاملة. هذا فضلا عن أن الخبرة العملية في الواقع المصري تشير الي غياب هذه العلاقة إذ يلاحظ المتتبع لتطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدل الفائدة يجد انه يتزايد في الوقت الذي ترتفع فيه الفائدة والعكس صحيح ايضا وهي علاقة شاذة وغريبة .

و مما لاشك أن تخفيض أسعار الفائدة سوف ينعكس بالإيجاب علي المصروفات العامة في الموازنة نتيجة لما تحدثه من آثار علي عبء الدين. إذ تشير الإحصاءات الي أن مدفوعات فوائد الدين العام في نهاية العام المالي 2008/2009 قد بلغت نحو 52,8 مليار جنيه، وهو ما يمثل نحو 15,1% من مصروفات الموازنة، وارتفعت في موازنة عام 2009/2010 الي 71 مليار جنيه

(1) عبد الفتاح الجبالي (كاتب وباحث اقتصادي) ، خفض سعر الفائدة... إلى أين؟ ، سلسلة قضايا وآراء، حريدة الاهرام ، القاهرة، 2009/10/28 .

وبالتالي فإن أي خفض في الفائدة يؤدي الي خفض هذا العبء.

وبالتالي فالربح الوحيد من هذه العملية هو الخزنة العامة. ولكن وعلى الجانب الآخر فإن عجز الموازنة ومايرتبط به من اللجوء للاقتراض من الأسواق المحلية عبر طرح أذون وسندات علي الخزنة العامة يؤدي الي تحفيز البنوك وأصحاب الثروات علي الاستثمار في هذه الأصول عديمة المخاطر وذات الفائدة المرتفعة وبالتالي يؤثر بالسلب علي الاستثمار المحلي. كما أن هناك بعض الآثار السلبية المحتملة لخفض الفائدة يأتي علي رأسها أن أسعار الفائدة المنخفضة قد تدفع المؤسسات والشركات الي المزيد من الاقتراض ليس فقط لتمويل الاستثمار الثابت ولكن أيضا لتمويل المخزون السلعي. وهو ماحدث بالفعل خلال الفترة الراهنة، حيث لوحظ التوسع المستمر وغير المدروس في الانشطة الاقتصادية والدخول في مجالات ليست بالضرورة نفس مجالات التخصص مما ادى الي تعثر العديد من المستثمرين والمقترضين من البنوك . وبدراسة الأثر علي معدل الادخار الذي يعد أحد أهم مصادر تمويل الاستثمارات بل هو المصدر الرئيسي لها، حتي في ظل تدفق رؤوس الأموال الاجنبية، بل إنه ضروري لجذب هذه الأموال. ومن ثم فإن اجتذاب المدخرات الخارجية يتطلب أولا زيادة المدخرات المحلية وتعبئتها في استثمارات رشيدة ومنتجة.

وبالتالي فإن زيادة معدلات النمو تتطلب أولا زيادة المدخرات لتحفيز تكوين رأس المال. إذ كلما ارتفع معدل الادخار أثر ذلك بالإيجاب علي معدلات النمو. وبالتالي قد يؤدي خفض الفائدة الي قيام البعض خاصة المدخر الصغير بسحب جزء من ودائعه لدي الجهاز المصرفي إما للاكتناز أو للاستهلاك وهو ما يؤدي في الحالتين الي تراجع حجم المدخرات المحلية. ومن خلال متابعة مصفوفة تمويل الاستثمارات الكلية في مصر خلال العام المالي 2008/2009، نلاحظ أن مدخرات القطاع العائلي قد ساهمت بما يقرب من 123,2 مليار جنيه منها 60,7 مليار (أي 49%) إقراضا للحكومة والقطاع العام وجه منه نحو 28 مليارا لتمويل العجز والباقي لتمويل الاستثمارات و 25,6 مليار (20,8%) وجهت لتمويل استثماراته مباشرة. وهو مايشير الي أن القطاع العائلي قد قام بتمويل 62,5% من الاستثمار المحلي لعام 2008/2009 في حين ساهمت المدخرات الاجنبية في تمويل 12,4% والباقي من القطاعات التنظيمية الأخرى.

اجرى عبد الحميد⁽¹⁾ دراسة بعنوان الاستثمارات العربية البيئية الواقع و الافاق استهدفت التعرف على الجهود المبذولة من الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار العربى من خلال اتباع السياسات الاصلاحية سواء كانت سياسات مالية او نقدية وقد اوصت الدراسة بما يلى :

- أن تتمتع جميع الدول العربية بالاستقرار السياسي) الداخلي والخارجي (وتتقية الأجواء السياسية العربية وإقامة علاقات اقتصادية متبادلة متينة وصادقة
- وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية وثباتها مما يساعد على بناء ثقة المستثمر العربي في مناخ الاستثمار.
- أن يكون هناك جهة واحدة للتعامل مع إقامة المشروعات الاستثمارية بأنواعها المختلفة والابتعاد عن الروتين والإجراءات الطويلة
- الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، من خلال التعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول العربية.
- توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في الدول العربية وإنشاء شبكة أو مركز معلومات عن فرص الاستثمار في الدول العربية

استهدفت فائزة عوض⁽²⁾ فى دراستها مناقشة واقع الاستثمارات العربية البيئية ومدى ملائمتها للتحديات التى تفرضها المتغيرات العالمية على الدول العربية ، وما الدور الذى ممكن ان تلعبه تلك الاستثمارات فى تحقيق التكامل العربى وقد توصلت الدراسة الى الى ان الدول العربية تعاني من تدهور واضح فى مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان النامية والدول المتقدمة ، على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين تلك المؤشرات ، رغم تحسن مناخ الاستثمار فى كثير من الدول العربية نتيجة لسياسات الاصلاح الاقتصادى وبالرغم من ذلك تشير المؤشرات ان بيئة الاستثمار فى العديد من الدول العربية لازالت طاردة وليست جاذبة مثل مؤشر الحرية الاقتصادية ، بالاضافة الى استحواذ الدول العربية على نصيب متدن من تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة

(1) بوخارى عبد الحميد (دكتور) ، الاستثمارات العربية البيئية (الواقع و الافاق) ، مجلة الباحث ، عدد 7 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010

(2) فائزة احمد سعيد عوض ، الاستثمارات العربية البيئية ودورها فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة عدن،اليمن ، 2010

مقارنة بحجم الاستثمار الاجنبي العالمى حيث لم يتجاوز نصيبها فى احسن الاحوال 11.26% من تلك التدفقات الى البلدان النامية ، و 4.1% من التدفقات على مستوى العالم .
وقد أوصت الدراسة بضرورة تدعيم البنية المؤسسية للتكامل الاقتصادى العربى من خلال انشاء عدد من المؤسسات الداعمة لذلك مثل البرلمان العربى ، توسيع صلاحيات جامعة الدول العربية ، والدخول الجماعى فى شراكات اقتصادية ، زيادة حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية .

أوضح حسين ، و جسام ⁽¹⁾ ان مشكلة البحث قد تمثلت فى معاناة بعض الدول العربية من عدم القدرة على تمويل برامج التنمية الاقتصادية فى الوقت الذى تتوفر لدى بعض الدول العربية فوائض مالية يتم تصديرها الى الاسواق الدولية والبلدان الاجنبية بحثا عن مجالات استثمارية امنة . وقد توصلت الدراسة الى ان أثر الاستثمارات العربية البينية كان ضعيفا على الناتج المحلى الاجمالى وان افضل مدة اثرت فيها الاستثمارات البينية العربية على الناتج المحلى كانت عام 2005 . كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الاستثمار العربى البينى والناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية ولكن تلك النتائج كانت تعاني من مشاكل فى القياس وبالتالى لا يمكن الاعتماد عليها فى التخطيط او التنبؤ بالمستقبل .

(1) عبد الرازق حمد حسين (دكتور) ، و مهند عبد جسام ، دور الاستثمارات العربية البينية فى تعزيز التنمية الاقتصادية فى البلدان العربية للمدة (1995-2014) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، مجلد 1، عدد 37 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، العراق ، 2017

الفصل الثانى

الإطار النظرى

يعرض هذا الفصل لأهم المفاهيم المرتبطة بالمرتبطة بالاستثمار ، وخصائصه وانماطه وبوجه خاص الاستثمار الاجنبى .

الدخل القومي والنتاج القومي:-

يعد الناتج القومي الإجمالي Gross National Product من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات. ويعرف الناتج القومي بأنه " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة". أما الدخل القومي National Income فهو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

الإنفاق الكلي

بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد". لتكون تلك القطاعات الأربعة هي:-

1- القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).

2- قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).

3- القطاع الحكومي.

4- قطاع العالم الخارجي.

"حلقة التدفق الدائري للدخل" Circular Flows of Income والذي يوضح العلاقات المتشابكة

بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني (العائلي، الإنتاجي، الحكومي والعالم الخارجي).

1- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

2- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

3- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

4- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

ويرى كينز بأن العامل الأساسي الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل القومي هو مقدار الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين هما : الطلب على الاستهلاك، والطلب على الاستثمار⁽¹⁾.

الاستهلاك :

هو مجموع ما ينفقه كافة أفراد المجتمع من النقود على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية لتأمين حاجياتهم خلال فترة زمنية معينة، وعلى الرغم من أن الاستهلاك يتوقف على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني، معدلات الفائدة، مستوى الأسعار، معدلات الضرائب وغيرها، إلا أن الدخل القومي يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك ويزيد بنسبة أقل كلما زاد الدخل

سعر الفائدة :

طبقاً لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة، فكلما كانت الرغبة في السيولة أو التفضيل النقدي للأفراد قوياً كلما كانت الفائدة التي يجب أن تدفع كي تغري الأفراد على التنازل عن النقود التي يحتفظون بها كبيرة والعكس إذا انخفض تفضيل

(1) سامي خليل (دكتور) ، نظرية الاقتصاد الكلي: الكتاب الأول، المفاهيم والنظريات الأساسية - الكتاب الثاني، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994

الأفراد للاحتفاظ بالنقود، وقد حذر كينز من ارتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار. وبوجه آخر يمكن القول أن كينز اعتقد أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الاستثمار، حيث انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع عائد الاستثمار مما يترتب عليه ارتفاع حجم الاستثمار والعكس صحيح.

سعر الصرف (1):

هو السعر المحلي لوحدة واحدة من العملة الأجنبية .

العوامل المؤثرة على ارتفاع سعر الصرف (زيادة قيمته) أو انخفاضه.

1. زيادة الإقبال على شراء السلع والخدمات المستوردة ، فزيادة الدخل المحلي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة مما يتطلب زيادة الطلب على الدولارات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف.
2. زيادة الاستثمارات المحلية في الخارج: مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار وبالتالي ارتفاع سعره.

الاستثمار :

يعتبر الإستثمار من المصطلحات الشائعة الإستعمال ، والتي نالت اهتمام العلماء في تعريفها منذ نهاية القرن 19 و بداية القرن 20 حيث ظهرت العديد من المفاهيم منها :-

فالاستثمار بمعناه الواسع: هو الإضافة في الطاقة الإنتاجية والإضافة إلى رأس المال.

الاستثمار بمعناه الضيق : هو توظيف الأموال لزيادة الفرد لثروته والمحافظة عليها.

و قد عرف كينز الاستثمار بأنه، زيادة في المعدات الرأسمالية، حيث أن هذه الزيادة تحصل على رأس المال الثابت، ورأس المال الدائر أو رأس المال السائل. والبعض يعتبره كأنه رأس المال الثابت، وفي المحاسبة القومية الاستثمارات الإجمالية للمجتمع تعتمد على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت شاملة المخزون ورصيد التغيرات الخارجية لرؤوس الأموال.

ومن ثم يعرف الاستثمار بأنه :

(2) دومينيك سالفاتور ، سلسلة ملخصات شوم نظريات و مسائل في الاقتصاد الدولي ، دار ماكجروهيل للنشر ، وكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ،

. 1984

تيار من الإنفاق الجديد على السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات وكذلك الإضافات للمخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو النهائية خلال فترة زمنية معينة، ويتحدد الاستثمار بعاملين هما : سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.

أهمية الاستثمار

يمكننا تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية:

- يهدف الاستثمار إلى خلق مناصب شغل و بالتالي يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي يحقق الرفاهية الإجتماعية.
- كذلك أن الاستثمارات هي الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني و هي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الإجتماعية و من خلال هذه الأهمية يمكن إعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة تعديل الوضع الإقتصادي، و تعتبر أيضا إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشآت و توسيعها.
- يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات تم الإعتماد على تصديرها.
- النمو بالإستثمار بعد تكوين رأس مال جديد ، و الذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و هذا من خلال تنمية فروق الإنتاج و توسيع مكانتها في السوق.

أهداف الاستثمار

- يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار و ذلك من أجل الحفاظ على مكانته و تحسين علاقته مع شركائه الاقتصاديين و تتمثل أهداف الاستثمار فيما يلي:
1. هو تحقيق العائد أو الربح او الدخل : مهما يكن نوع الإستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.
 2. تكوين ثروة و تنميتها : و يقوم هذا الهدف عندما يضحى الفرد بالإستهلاك المادي على أمل تكوين الثروة في المستقبل و تنميتها.
 3. تأمين الحاجات المتوقعة و توفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات : و بذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
 4. المحافظة على قيمة المنتجات: فعندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات إستثماره حتى لا تتخفض قيمة موجوداته مع مرور المن بحكم عوامل إرتفاع الأسعار و تقبلها.

و يمكن تصنيف الاستثمار على أساس جنسيته الى :

➤ **الاستثمار الوطني او المحلي** : هو ما يقوم به أفراد أو منشآت وطنية .

➤ **الاستثمار الاجنبي** : وهو ما تقوم به الشركات أو الهيئات الأجنبية ، وقد يتم ذلك بدون المشاركة مع الجانب الوطني أو بمشاركته.

مفهوم الاستثمار الأجنبي:

ظهر الاستثمار الاجنبي بمفهومه الحديث خلال القرن العشرين حيث ارتفع بنسبة كبيرة جدا بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة ما بين الحرب الكورية (1950 - 1953) ، و الازمة البترولية الاولى (1973 - 1974). ولقد كانت الاستثمارات الامريكية هي الحائزة على أكبر نسبة ، حيث أنّ معظم استثماراتها الخارجية كانت مباشرة عكس الدول الأخرى كبريطانيا وفرنسا التي كانت تهتم باستثمارات أجنبية غير مباشرة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات .

تعددت تعاريف الاستثمار الاجنبي بتعدد الاقتصاديين الذين تناولوا المصطلح بالبحث والتحليل ، ومنها :

- عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية DECD ⁽¹⁾ على أنه استحواذ المستثمر الأجنبي حصة 10% على الأقل من إجمالي رأس مال المؤسسة .
- اما صندوق النقد الدولي FMI فأوضح بأنه امتلاك المستثمر الأجنبي ما نسبته ما لا يقل عن 10% من رأس مال مؤسسة الأعمال وبما يضمن التأثير النسبي في إدارة المؤسسة ⁽²⁾ .
- كما عرف حسب دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993 بأنه أحد أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول " المستثمر المباشر " على مصلحة دائنة في اقتصاد آخر "مؤسسة الاستثمار المباشر" بما يؤمن علاقة طويلة الأجل بين الطرفين إضافة لتمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ⁽³⁾ .

(1) DCDE ,Detailed benefits of FDI “ 2nd edition , 2004 .

(2) حسان خضر "الاستثمار الأجنبي المباشر : تعريف وقضايا" ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، سلسلة قضايا التنمية . 2004 .

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مفهوم الاستثمار المباشر ، العدد (1) يناير ، الكويت ، 2008.

- عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنه الاستثمار طويل المدى الذي يقدم مصالح دائمة وقدرة على التحكم الإداري بين الشركة المستثمرة ووحدة اقتصادية في دولة أخرى (الدولة المضيفة) (1).
- وأشار تقرير الاستثمار العالمي بأنه الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك الدولة المضيفة ويتضمن التزاماً طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار (2).

ويعرف الاستثمار الاجنبي وفقاً للمقترح الوارد في قرار اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي في طوكيو في المؤتمر الحادي والخمسين له ، بأنه تحركات رؤوس الأموال في البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بدون تنظيم مباشر غير مستهدف تمكين هذا البلد من شراء سلع استهلاكية، أو تغطية نفقاته التي ليس لها طابع اقتصادي مما سبق يتبين وجود نقاط متعددة ومشاركة يمكن من خلالها استنتاج مفهوم الاستثمار الاجنبي من أهمها :

1. وجود طرفين في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر ، جهة في دولة مصدرة لرأس المال ، وجهة مستوردة لرأس المال تسمى الدولة المضيفة .
2. لابد من وجود نسبة ملكية للمستثمر الأجنبي في مشروع استثماري في الدول المضيفة لا تقل عن 10% من رأس المال الاستثماري .
3. ضمان دور فعال نسبياً في إدارة الاستثمار في الدول المضيفة .
4. اختلاف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية أو صناديق الاستثمار التي تهدف أساساً لتحقيق عوائد مالية .
5. اعتبار الاستثمار المباشر غالباً أصلاً بالنسبة لاقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر والتزاماً بالنسبة لاقتصاد الدولة المضيفة .

(1) علي عبد القادر علي ، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر" ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية ، العدد (31) ، الكويت، 2003 .

(2) عبد السلام أبو قحف ، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي" ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2003 .

6. حيازة الاستثمار الأجنبي المباشر على استحقاقات صافية على الدول المضيفة ، وبالتالي فإن الدولة المضيفة تتحمل الالتزامات الأجنبية الصافية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر .

ومن ثم يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي المباشر : يقصد به التحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح . وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها ودخولها للخارج في حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا .

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة : فيقصد بها تعاملات المستثمرين الأجانب في سوق رأس المال ولا يقتصر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على شكل حصص الملكية فقط وإنما يأخذ أيضًا شكل آلات وتكنولوجيا ومعارف ومهارات .

ويأخذ الاستثمار المباشر العديد من الأشكال من أهمها الاستثمار المشترك ، وهو من أكثر الأشكال شيوعًا في الدول النامية، فضلا عن الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي . وقد شهد العقدان الأخيران نموًا واضحًا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال هذه الاستثمارات والمحرك الأساسي للاستثمار الأجنبي العالمي ، مما جعل نشاط هذه الشركات يمثل أحد سمات العصر الحالي والممثلة في ثورة المعلومات والاتصالات والاتجاه نحو التكتلات وعولمة الأسواق .

العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي (نظرية الموقع)

إن العوامل الموقعية التي تؤثر على كل من قرار الشركة المتعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة و كذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار و بين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة و تتمثل هذه العوامل في الآتي:

- العوامل التسويقية و السوق: مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق ، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدول أخرى ... الخ.

- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام و المواد الأولية, مدى توافر الأيدي العاملة, انخفاض مستويات الأجور , مدى توافر رؤوس الأموال , مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام و السلع الوسيطة, و التسهيلات الإنتاجية الأخرى ... الخ .
- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية): مثل التعريفات الجمركية, نظام الحصص, القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد.
- العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار : مثل الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي, الاستقرار السياسي, القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الإستثمار, إجراء تحويل العملات الأجنبية و التعامل فيها, مدى ثبات أسعار الصرف, نظام الضرائب, و مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة .
- الحوافز و الإمتيازات: مثل التسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة, المبيعات المتوقعة, الموقع الجغرافي, مدى توافر الثروات الطبيعية و القيود المفروضة على تحويل الأرباح و رؤوس الأموال للخارج, إمكانية التهرب الضريبي

العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي (نظرية رويوك و سيموندس) (1)

المصطلح الأصلي لهذه النظرية هو (GEOBUSINESS) و هو اختصار للعبارة (GEOGRAPHY-BUSINESS) و هي تعني: " النشاط الجغرافي " أي النشاط الذي له علاقة بالموقع (موقع الدولة المضيفة) .

تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية الموقع السالف ذكرها , إذ تحتوي على العديد من المحددات الإضافية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية. ويعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى الاقتصاديين (S.H.ROBOCK& K.SIMMONDS) ، وقد تمحورت أفكار " رويوك و سيموندس " حول أن الأعمال و النشاطات الدولية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل و هي:

(1) منير محمود سالم (دكتور) ، المنهج العلمي لدراسة المشروعات الاستثمارية ، مجلة المحاسبة و الإدارة والتأمين، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1983

أولاً :- عوامل شرطية

1. خصائص المنتج (السلعة) نوع السلعة, استخدامات السلعة, جودة السلعة, متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية, المالية و البشرية), خصائص العملية الإنتاجية.
2. الخصائص المميزة للدولة المضيفة :
 - طلب السوق المحلي: على الشركة المتعددة الجنسيات أن تتنبأ بطلب السوق المحلي على منتجاتها قبل اتخاذ القرار.
 - نمط توزيع الدخل: أي مستوى القدرة الشرائية, لأنها إحدى محددات الميل للاستهلاك و بالتالي الطلب الفعال
 - مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية.
 - مدى التقدم الحضاري .
3. العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى
 - نظم و وسائل النقل و كذا الاتصالات بين الدولة المضيفة و الدول الأخرى.
 - الاتفاقات الاقتصادية و السياسية التي تساعد على سهولة التجارة الدولية أي حرية انتقال رؤوس الأموال و المعلومات و البضائع والأفراد, حتى يمكن للاستثمار الأجنبي أن يكمل بكفاءة عالية و يحقق أعلى معدل للعائد من الربحية يجب أن يسود البلد المضيف قوانين اقتصاد السوق و معنى ذلك أن تتوفر حرية دخول و خروج رؤوس الأموال بحرية كاملة و أن تخضع الأسعار لقانون العرض و الطلب.

ثانياً :- عوامل دافعة

- الخصائص المميزة للشركة:
 1. مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية و التكنولوجية .
 2. حجم الشركة: يمكن قياس حجم الشركة وفقاً لعدة مقاييس من بينها رقم الأعمال ، عدد العمال و نوعية التكنولوجيا المستعملة.
- المركز التنافسي :

المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار التجارية, إذ يجب على الشركة أن تحتوي على جميع الوسائل الضرورية و اللازمة لمنافسة جميع الشركات الأخرى سواء كان ذلك محلياً (الدول المضيفة) أو دولياً (الدول الأخرى).

ثالثاً: - عوامل حاكمية (ضابطة):

• الخصائص المميزة للدولة المضيفة:

1. القوانين و اللوائح الإدارية.
2. نظم الإدارة و التوظيف.
3. سياسات الاستثمار.
4. الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية: و هي من أهم الخصائص المميزة للدولة المضيفة مثل :

- ✓ الإعفاءات الضريبية عند بدأ نشاط الاستثمار.
- ✓ ضمان تحويل الأرباح و رأس المال.
- ✓ عدم التدخل في التسعير و ترك ذلك لقوى العرض و الطلب.
- ✓ توفير القروض و التسهيلات الائتمانية الداخلية.

الباب الثانى

تحليل وضع الاستثمارات الأجنبية فى الوطن العربى

تنقسم الاستثمارات الأجنبية فى الوطن العربى الى استثمارات اجنبية مباشرة واردة الى الدول العربية واستثمارات اجنبية مباشرة صادرة من الدول العربية ،ويركز البحث على جانب الاستثمارات الاجنبية الواردة فقط .

وقد شهد تدفق الاستثمارات الاجنبية للدول العربية تغيرا كبيرا خلال فترة الدراسة (2006-2016) نظرا للتغيرات السياسية والاقتصادية التى تعرضت لها المنطقة العربية ومن ثم تم تقسيم فترة الدراسة الى فترتين الفترة الاولى (2006-2010) وهى الفترة التى سبقت اندلاع الحركات الثورية وما اعقبها من مشاكل سياسية واقتصادية فى كثير من الدول العربية ، الفترة الثانية هى (2011-2016) يوضح الجدول رقم (1) تطور حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2006-2016) حيث تبين تزايد اجمالى الاستثمارات الواردة من حوالى 69.9 مليار دولار عام 2006 الى نحو 88.2 مليار دولار عام 2008 ثم تراجع حجم الاستثمارات مرة اخرى الى نحو 70 مليار دولار تقريبا وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالى 77.3 مليار دولار . وبدراسة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية خلال الفترة (2011-2016) يتبين انخفاض حجم الاستثمارات الاجنبية من حوالى 70 مليار دولار عام 2010 الى نحو 40.25 مليار دولار عام 2011 تناقص الى نحو 30.8 مليار دولار عام 2016 وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو 36.7 مليار دولار .

جدول (1) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2006-2016)
القيمة : مليون دولار

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2006-2010)							
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة	الاهمية النسبية
الأردن	3.544	2.622	2.826	2.413	1.689	2.619	3.39
الإمارات	12.806	14.187	5.063	1.134	8.797	8.397	10.86
البحرين	2.915	0.912	2.638	0.257	0.156	1.376	1.78
تونس	3.308	1.616	2.759	1.688	1.513	2.177	2.82
الجزائر	1.888	1.743	2.632	2.754	2.301	2.264	2.93
جيبوتي	0.108	0.195	0.229	0.075	0.037	0.129	0.17
السعودية	18.293	24.319	39.456	36.458	29.233	29.55	38.24
السودان	1.842	1.504	1.653	1.726	2.064	1.758	2.27
سوريا	0.659	1.242	1.466	2.570	1.469	1.481	1.92
الصومال	0.096	0.141	0.087	0.108	0.112	0.109	0.14
العراق	0.383	0.972	1.856	1.598	1.396	1.241	1.61
سلطنة عمان	1.597	3.332	2.952	1.485	1.243	2.122	2.75
فلسطين	0.019	0.028	0.052	0.300	0.206	0.121	0.16
قطر	3.500	4.700	3.779	8.125	4.670	4.955	6.41
الكويت	0.121	0.112	-0.006	1.114	1.305	0.529	0.68
لبنان	3.132	3.376	4.002	4.379	3.708	3.719	4.81
ليبيا	2.064	3.850	3.180	3.310	1.909	2.863	3.70
مصر	10.043	11.578	9.495	6.712	6.386	8.843	11.44
المغرب	2.449	2.805	2.487	1.952	1.574	2.253	2.92
اليمن	1.121	0.917	1.555	0.129	0.189	0.782	1.01
الإجمالي العربي	69.888	80.151	88.159	78.286	69.955	77.288	100.000
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2011-2016)							
الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة
الأردن	1.486	1.548	1.947	2.178	1.600	1.539	1.716
الإمارات	7.152	8.828	9.491	10.823	8.795	8.986	9.013
البحرين	0.098	1.545	3.729	1.519	-0.797	0.282	1.063
تونس	1.148	1.603	1.117	1.064	1.002	0.958	1.148
الجزائر	2.580	1.499	1.684	1.507	-0.584	1.546	1.372
جيبوتي	0.079	0.110	0.286	0.153	0.124	0.160	0.152
السعودية	16.308	12.182	8.865	8.012	8.141	7.453	10.160
السودان	1.734	2.311	1.688	1.251	1.728	1.064	1.629
سوريا	0.804	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.134
الصومال	0.102	0.107	0.258	0.283	0.306	0.339	0.233
العراق	1.882	3.400	-3.263	-10.340	-7.752	-5.911	-3.664
سلطنة عمان	1.628	1.365	1.612	1.506	-2.692	0.142	0.594
فلسطين	0.349	0.058	0.176	0.160	0.103	0.269	0.186
قطر	0.939	0.396	-0.840	1.040	1.071	0.774	0.563
الكويت	3.259	2.873	1.434	0.953	0.293	0.275	1.515
لبنان	3.137	3.111	2.661	2.907	2.353	2.564	2.789
ليبيا	0.000	1.425	0.702	0.050	0.726	0.493	0.566
مصر	-0.483	6.031	4.256	4.612	6.925	8.107	4.908
المغرب	2.568	2.728	3.298	3.561	3.255	2.322	2.955
اليمن	-0.518	-0.531	-0.134	-0.233	-0.015	-0.561	-0.332
الإجمالي العربي	44.254	50.592	38.965	31.007	24.582	30.798	36.700
							100.000

المصدر : الأونكتاد ، تقرير العالمي للاستثمار 2017 ، جينيف .

وبدراسة الاهمية النسبية للدول العربية المستقبلية للاستثمارات الاجنبية خلال فترة الدراسة تبين من دراسة جدول رقم (1) استحواذ المملكة العربية السعودية على المرتبة الاولى فى حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة وذلك بنسبة بلغت نحو 27.7% خلال الفترة (2011-2016) مقارنة بنحو 38.2% من اجمالى حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية خلال الفترة (2006-2010) وذلك لتراجع حجم الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية .

يليها كل من مصر والامارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 11.44 % ، 10.9% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2006-2010) . بينما شهدت الفترة (2011-2016) تقدم الامارات الى المرتبة الثانية بعد السعودية بنسبة بلغت نحو 24.6 % ، يليها مصر بنسبة بلغت نحو 13.4% ، مما يعنى تركيز الاستثمار الاجنبى المباشر الوارد فى عدد محدود من الدول العربية حيث تستحوذ السعودية والامارات ومصر على نحو 79.7% من اجمالى الاستثمارات الواردة عام 2016 .

بينما ارتفع نصيب لبنان من الاستثمارات الواردة من نحو 4.8% خلال الفترة الاولى الى 7.6% خلال الفترة (2011-2016) ، كما ظهرت المغرب بوضوح على خارطة الجذب الاستثماري العربي خلال الفترة (201-2016) بنسبة بلغت 8.1% مقارنة بنحو 3% فى الفترة الاولى . وقد يعزى ذلك لما تعرضت له مصر خلال تلك الفترة من تغيرات سياسة ادت لحالة من التراجع الاقتصادى وهروب رؤوس الاموال الاجنبية منها الى مناطق اكثر استقرارا كالامارات والمغرب ولبنان على الرغم من تراجع حجم الاستثمارات بوجه عام خلال فترتى الدراسة .

ومن ثم نجد ان تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الواردة للدول العربية قد شهدت ارتفاعا بنسبة 25% من 24.6 مليار دولار عام 2015 الى نحو 30.8 مليار دولار عام 2016 ، الا انها لم ترق الى ثلث قيمة التدفقات القياسية التى بلغت عام 2008 حيث قدرت بنحو 88.2 مليار دولار . كما مثلت الاستثمارات الواردة للدول العربية نحو 1.8% من اجمالى الاستثمار العالمى البالغ 1774 مليار دولار عام 2016 بينما مثلت نحو 4.8% من اجمالى الاستثمار الموجه للدول النامية والمقدر بنحو 646 مليار دولار لنفس العام .

تقدير اثر التغيرات السياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول العربية

وقد تم اختبار أثر التغيرات الهيكلية (Structural Change) للتغيرات الاقتصادية الناتجة عن الاحداث السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية وادت الى تراجع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2006-2016) وذلك باستخدام أسلوب المتغيرات الانتقالية من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين : الفترة الأولى قبل التغيرات السياسية للمنطقة (2006-2010) والفترة الثانية بعد التغيرات السياسية (2011-2016) . وذلك بوضع ثلاث متغيرات مستقلة بالمعادلة الأول (X) ويعبر عن الزمن (Time Trend) والثاني متغير انتقالي (D) يأخذ القيم صفر خلال الفترة الأولى والقيم واحد خلال الفترة الثانية ويسمى (Zero-One Dummy Variables) ثم المتغير المستقل الثالث (DX) وهو حاصل ضرب متغير الزمن في المتغير انتقالي ويسمى ذلك المتغير (Cross Product) ويمكن توصيف تلك المعادلة كالتالى :

$$Y_t = \alpha + \beta_1 X + \beta_2 D + \beta_3 DX$$

وبالتالى يمكن اشتقاق معادلة الفترة الأولى كالتالى :

$$Y_{t1} = \alpha + \beta_1 X$$

كما يمكن اشتقاق معادلة الفترة الثانية كالتالى :

$$Y_{t2} = (\alpha + \beta_2) + (\beta_1 + \beta_3) X$$

وبدراسة أثر التغيرات السياسية على حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة للدول العربية يتبين من النموذج الأثر المعنوى للتغيرات السياسية الحادثة على حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية ، حيث تشير التقديرات الى تناقص حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة للدول العربية بمقدار سنوى قدر بنحو 0.17 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2006-2010) ، بينما تناقص حجم الاستثمارات الاجنبية الموجهة للدول العربية خلال الفترة (2011-2016) بمقدار سنوى بلغ حوالى 4.38 مليار دولار .

$$Y_t = 77.8 - 0.17 X - 3.9 D - 4.21 DX$$

(-1.23) (-1.77) (-1.46)

$$F = 35.5 \quad R\text{-sq (adj)} = 0.90$$

قبل التغيرات السياسية :

$$Y_{t1} = 77.8 - 0.17 X$$

بعد التغيرات السياسية

$$Y_{t2} = 73.9 - 4.38 X$$

حيث:-

Y_{t1} تعبر عن القيمة التقديرية الاستثمارات الاجنبية الواردة للدول العربية قبل التغيرات السياسية

Y_{t2} : الاستثمارات الاجنبية الواردة للدول العربية بعد التغيرات السياسية

() الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة .

تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى جمهورية مصر العربية

بدراسة الجدول رقم (1) يتبين متوسط الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة (2006-2016) قد بلغ حوالى 6.7 مليار دولار ، وبدراسة تطور الاستثمار الاجنبي الوارد الى مصر خلال الفترة (2006-2010) يتبين تناقص حجم الاستثمار الاجنبي الوارد من حوالى 10.04 مليار دولار عام 2006 الى نحو 6.4 مليار دولار عام 2010 ، وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو 8.8 مليار دولار ، ومع تدهور الاوضاع السياسية وعدم الاستقرار الامنى انخفض حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة الى مصر بل وانسحبت كثير من رؤوس الاموال الى خارج مصر حيث قدر اجمالى رؤوس الاموال المسحوبة من مصر بنحو 0.48 مليار دولار عام 2011 وقد مثلت الفترة (2011-2016) فترة حرجة للاقتصاد المصر بوجه عام ومع عودة الاستقرار السياسى فى عام 2014 بدأت الاستثمارات الاجنبية الوافدة فى الاستمرار حيث قدر حجم الاستثمار الاجنبي بنحو 4.6 مليار دولار تزايدت الى نحو 8.1 مليار دولار عام 2016 وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو 5 مليار دولار .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام تبين ان اجمالى الاستثمار الاجنبي الوارد لمصر قد اخذ اتجاها عاما متناقصا لم تثبت معنويته احصائيا عند مختلف الصور الرياضية مما يعنى ان القيم تدور حول متوسطاتها .

التوزيع الجغرافى لمشاريع الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول العربية

تزايد عدد مشروعات الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول العربية من حوالى 460 مشروعا عام 2003 الى 1325 مشروعا عام 2008 ثم شهد اتجاهها عاما للهبوط مع تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2009 حتى تراجع الى نحو 769 مشروعا عام 2015 . و قد شهد عام 2016 انشاء 773 مشروعا استثماريا اجنبيا جديدا فى الدول العربية بزيادة طفيفة عن عام 2015 ، وتخص تلك المشروعات 616 شركة بتكلفة استثمارية بلغت نحو 94 مليار دولار ، اتاحت ما يزيد عن 115 الف فرصة عمل . وقد بلغ عدد الشركات الاجنبية العاملة فى المنطقة العربية نحو 6946 شركة عام 2016 تستثمر فى نحو 12 الف مشروع فى المنطقة العربية بنسبة بلغت نحو 5.2% من اجمالى عدد المشروعات الاجنبية القائمة فى العالم والمقدرة بنحو 233 الف مشروع عام 2016 (1)

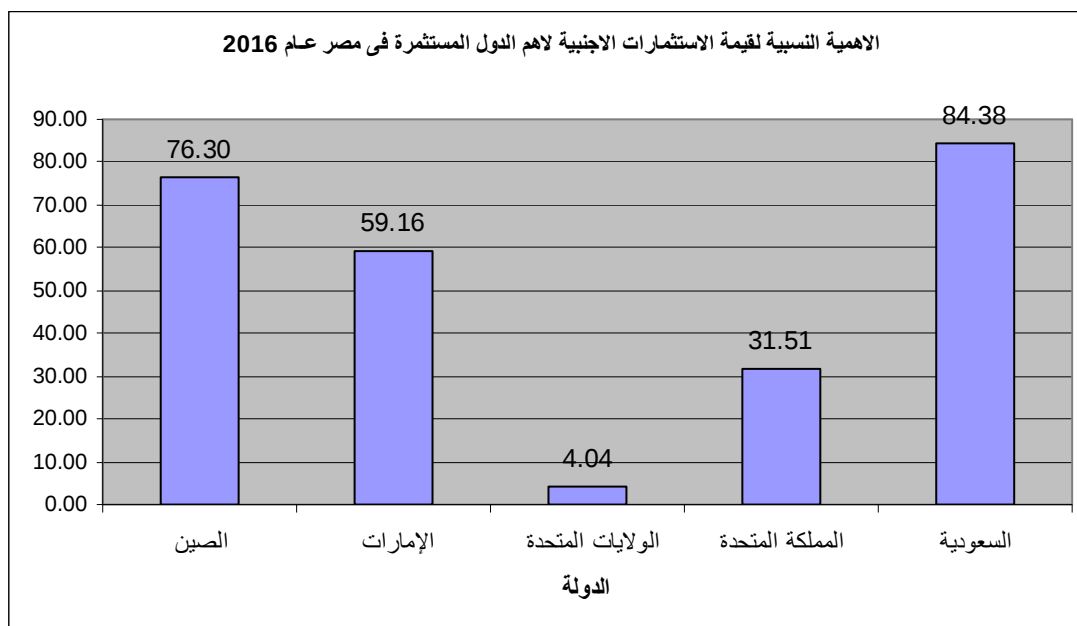
يوضح جدول رقم (2) توزيع تدفقات الاستثمار الاجنبى فى صورة مشروعات الى الدول العربية عام 2016 ومنه يتبين ان اهم الصين تأتى فى المرتبة الاولى من حيث الدول المستثمرة فى المنطقة العربية باجمالى استثمارات قدر بنحو 29.5 مليار دولار وبنسبة بلغت نحو 31.9% من اجمالى حجم الاستثمارات الاجنبية فى المنطقة العربية ، يليها دولة الامارات العربية بحوالى 15.2 مليار دولار ونصيب نسبى قدر بنحو 16.4% ثم كل من الولايات المتحدة الامريكية ، المملكة المتحدة ، المملكة العربية السعودية بنسبة بلغت نحو 7.6% ، 5.3% ، 5% لكل منها على الترتيب .

التوزيع الجغرافى لمشاريع الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر

يوضح الجدول رقم (2) أن مصر تأتى فى صدارة الدول العربية المستقبلية للمشاريع الاستثمارية الاجنبية بقيمة بلغت نحو 40.9 مليار دولار تمثل نحو 44.3% من اجمالى قيمة المشروعات الاستثمارية الاجنبية فى المنطقة العربية عام 2016 والمقدرة بنحو 92.3 مليار دولار . يليها كل من السعودية بقيمة بلغت نحو 11.8 مليار دولار تمثل نحو 12.8% ، ثم الامارات بنحو 9.8 مليار دولار تمثل نحو 10.6% يليها الجزائر بنحو 8% عام 2016 .

وبدراسة توزيع استثمارات الدول الخمس الاولى فى حجم الاستثمار الاجنبى بالمنطقة العربية كما يوضح الجدول السابق الاشارة اليه وهى (الصين ، الامارات ، الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ،

السعودية) ، يتبين ان مصر تأتي في المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات الصينية في المنطقة بقيمة بلغت 22.5 مليار دولار ونسبة بلغت 76% يليها كل من الجزائر ، الامارات بنسبة بلغت نحو 11.6% ، 7.8% لكل منهما على الترتيب .



كما تأتي مصر في المرتبة الاولى من حيث استثمارات دولة الامارات بقيمة بلغت نحو 9 مليار دولار تمثل نحو 59.2% من اجمالي استثمارات دولة الامارات بالمنطقة والمقدرة بنحو 15.2 مليار دولار عام 2016 ، يليها المملكة السعودية بنسبة بلغت حوالي 30% من حجم الاستثمار الاجنبي لدولة الامارات عام 2016 .

وبدراسة نصيب مصر من الاستثمارات الامريكية يتبين انه على الرغم من ان حجم الاستثمار الامريكي بالمنطقة يقدر بنحو 7 مليار دولار تمثل نحو 7.6% من حجم الاستثمار الاجنبي الوارد بالمنطقة الا ان نصيب مصر من هذه الاستثمارات ضئيل نسبيا حيث يقدر بنحو 282 مليون دولار تمثل نحو 4% من اجمالي حجم الاستثمار الامريكي بالمنطقة عام 2016 . حيث تتركز الاستثمارات الامريكية في كل من المملكة العربية السعودية والامارات بنسبة بلغت نحو 57.6% ، 23.1% لكل منهما على الترتيب . وبذلك تستحوذ كل من السعودية والامارات على نحو 81% من حجم الاستثمارات الامريكية عام 2016 .

كما تبلغ قيمة الاستثمارات الانجليزية فى مصر نحو 1.55 مليار دولار تمثل نحو 31.5% من اجمالى استثمارات المملكة المتحدة بالمنطقة العربية عام 2016 والمقدر بنحو 4.92 مليار دولار ، وهى بذلك تأتى فى المرتبة الثانية بعد دولة البحرين والتى تستحوذ على نحو 53.4% من اجمالى استثمارات المملكة المتحدة عام 2016 .

كما تشير التقديرات الى ان مصر تستحوذ على نحو 84.4% من اجمالى استثمارات المملكة السعودية المقدر بنحو 4.64 مليار دولار عام 2016 .

ومن ثم نجد أن مصر تعتبر من الدول الرئيسية الجاذبة للتدفقات الاستثمارية الاجنبية فى المنطقة ، الا انه على الرغم من ذلك نجد أن شركات الاستثمار الاجنبى تتركز فى عدد محدود من الدول العربية . حيث يوضح الجدول رقم (3) ان شهدت الفترة من (2003-2016) تركيز المشروعات الاستثمارية الاجنبية فى الامارات العربية بنسبة بلغت نحو 36.8% باجمالى عدد مشروعات قدر بنحو 4.49 الف مشروع ، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 11.2% ، بينما تأتى مصر فى المرتبة الرابعة بعدد مشروعات قدر بنحو 877 مشروعاً بنسبة بلغت نحو 7.2% .

الا انه من الملاحظ أن بالرغم من أن مصر تأتى فى المرتبة الرابعة من حيث عدد المشروعات الا انها تأتى فى المرتبة الاولى متقدمة بذلك كل الدول العربية بما فيها دولة الامارات من حيث قيمة تلك المشروعات الاستثمارية حيث بلغت قيمة المشروعات الاستثمارية فى مصر خلال الفترة (2003-2016) نحو 185.73 مليار دولار تمثل نحو 17.4% من اجمالى قيمة المشروعات الواردة للدول العربية خلال تلك الفترة ، يليها كل من المملكة العربية السعودية ، بنحو 163.6 مليار دولار تمثل نحو 15.3% ثم الامارات العربية بنحو 14.3% . مما يشير الى ضخامة حجم الاستثمارات الاجنبية داخل المقتصد المصرى .

جدول (2) توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية (حسب الدول المستثمرة) عام 2016
القيمة : مليون دولار

الأهمية النسبية للدول المستثمرة	الإجمالي	الكويت	الأردن	عمان	البحرين	العراق	المغرب	الجزائر	الإمارات	السعودية	مصر	المصدر / الوجهة
31.9	29,47	580	9.7		54.5		595	3,428	2,286	31.5	22,49	الصين
16.4	15,19	156.1	528.6	247	144.5	3.6	478	110.0		4,535	8,984	الإمارات
7.6	6,97	43.6	102.6	15.2	19.5	2.9	881		1,610	4,02	281.8	الولايات المتحدة
5.3	4,917	15.1		17.1	2,62	6.5	300		378.9	26.9	1,55	المملكة المتحدة
5.0	4,64	.9	219.5	64.4	146.5		129.4		164.4		3,92	السعودية
4.2	3,89					3,47	356		33.3		33.3	روسيا
3.9	3,60	7.1	223	7.1			1,21	231.7	108.5	21.3	1,79	إيطاليا
3.9	3,57			200				3,151	134.9	40.0	45.7	سنغافورة
2.8	2,55	29.5	2.9	512	640				716.9	617.5	26.8	الهند
2.3	2,16		3.6	1,2	9.0		79.8	15.3	440.9	3.6	403.8	إسبانيا
2.0	1,84						908		8.7	919		الدانمرك
1.8	1,665			340	6.5		360		909.8	21.3	27.3	اليابان
1.7	1,61		47.9				90.4		1,011	455.8	7.9	كندا
1.7	1,61		1,60						5.7			ماليزيا
1.5	1,37	3.6	133.8		3.6		556.2	59.1	270.8	7.2	332	فرنسا
0.9	813.6							159.8	45.1	608.7		مصر
0.8	706.4		439				67				200.3	البرتغال
0.7	661.8	20.0	3.7			6.1	51.5	185.3	299.5	60.5	35.2	ألمانيا
0.6	595.1	3.6	3.6			15.1			36.8		536.0	لبنان
0.6	510.0	387.0					27.7	63.0	20.0		12.3	كوريا الجنوبية
0.5	470.1	15.3			18.7		420.1		.5	3.6	11.9	تركيا
0.5	450.0					450						التشيك
0.5	425.3			422.4						2.9		النرويج
0.3	289.6								5.8	133.8	150	جنوب أفريقيا
0.2	219.5								219.5			تايلاند
0.2	204.0			204								إيران
0.2	192.0	14.2		177.8								قطر
0.2	189.7	6.2	4.5		7.1		50.8	15.3	94.3	11.5		سويسرا
0.2	175.4								175.4			تايلاند
0.2	157.1								31.0	106.2	20	أوكرانيا
0.2	156.7				18.2				138.5			الكويت
0.1	102.1				30.4				27.2	44.5		عمان
0.1	91.4								66.3		25	فنلندا
0.1	79.3							2.0	77.3			بلجيكا
0.1	72.5								65.8	6.7		أستراليا
0.1	72.3				6.5				65.8			هولندا
0.1	63.1				35.9				27.2			لوكسمبورغ
0.1	62.0									62.0		نيبال
0.1	56.1						33.9		22.2			موناكو
0.0	45.5								45.5			المغرب
0.0	37.3			15.1					22.2			سيرلانكا
0.0	36.1								36.1			أيرلندا
0.0	34.8	3.6						1.5	29.7			السويد
0.3	319.7				43.3			6.8	193	38.2	38.4	دول أخرى
100.0	92,327	1,286	3,323	3,422	3,807	3,951	6,596	7,429	9,824	11,78	40,914	الإجمالي

المصدر : FDI Markets , 2017.

جدول (3) الاهمية النسبية المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة من(2003-2016)

الدول المستقبلية	عدد المشروعات	الاهمية النسبية	القيمة بالمليون دولار	الاهمية النسبية	عدد الوظائف	الاهمية النسبية	عدد الشركات	الاهمية النسبية
الإمارات	4,492	36.8	152,345	14.3	391,605	21.5	3,705	38
السعودية	1,369	11.2	163,577	15.35	153,069	8.4	995	10.2
المغرب	888	7.3	64,38	6.04	241,77	13.3	698	7.14
مصر	877	7.2	185,73	17.4	241,218	13.3	633	6.5
قطر	765	6.3	90,855	8.53	89,754	4.9	650	6.65
البحرين	637	5.2	34,971	3.28	81,92	4.5	519	5.3
الجزائر	399	3.3	64,661	6.1	104,04	5.7	331	3.4
باقي الدول	2.765	22.7	309,1	29	516,1	28.4	2,24	22.9
الإجمالي	12.192	100	1.065.618	100	1.819.428	100	9.770	100

المصدر :جمع وحسب من تقرير FDI Markets , 2017.

كما تتيح هذه المشروعات نحو 391.6 الف وظيفة في الامارات بنسبة بلغت 21.5% من اجمالي عدد الوظائف التي توفرها الاستثمارات الاجنبية في الوطن العربي خلال الفترة (2003-2016) ، بينما تتشارك مصر والمغرب في المرتبة الثانية بنسبة نحو 13.3% لكل منهما مما يشير الى انه على الرغم من تقارب عدد المشروعات بين مصر والمغرب وضخامة حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة الى مصر مقارنة بالمغرب الا ان الاهمية النسبية لعدد فرص التوظيف في كلا البلدين واحدة مما يعنى ان هناك معدلات تشغيل اعلى في المغرب واستغلال اكبر للعنصر البشرى غير متاح في مصر والذي قد يعزى لوجود قواعد تشريعية مرتبطة بالاستثمار الاجنبى والتشغيل في المغرب قد لا تتوافر في مصر او لطبيعة المشروعات القائمة في المغرب والتي قد تستهدف معدل استغلال اكبر لعنصر العمل .

كما تشير بيانات الجدول رقم (3) ان دولة الامارات قد حظت بنحو 3705 شركة تمثل نحو 38% من اجمالي الشركات الاجنبية بالوطن العربي ، تليها السعودية بنحو 995 شركة تمثل 10.2% ، ثم المغرب بنحو 698 شركة اجنبية تمثل نحو 7.1% ، بينما جاءت مصر في المرتبة الخامسة بنحو 633 شركة تمثل نحو 6.5% من اجمالي عدد الشركات الجديدة الواردة للوطن العربي خلال الفترة (2003-2016) .

تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية

تشير التقديرات ان عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية قد تزايد من حوالى 69 مشروع عام بقيمة بلغت نحو 4.18 مليار دولار عام 2003 الى نحو 142 مشروع بقيمة 22.16 مليار دولار عام 2006 . وبمتوسط قدر بنحو 182 مشروع بقيمة بلغت 23.15 مليار دولار تتيح نحو 40.3 الف وظيفة خلال الفترة (2003-2016) (1).

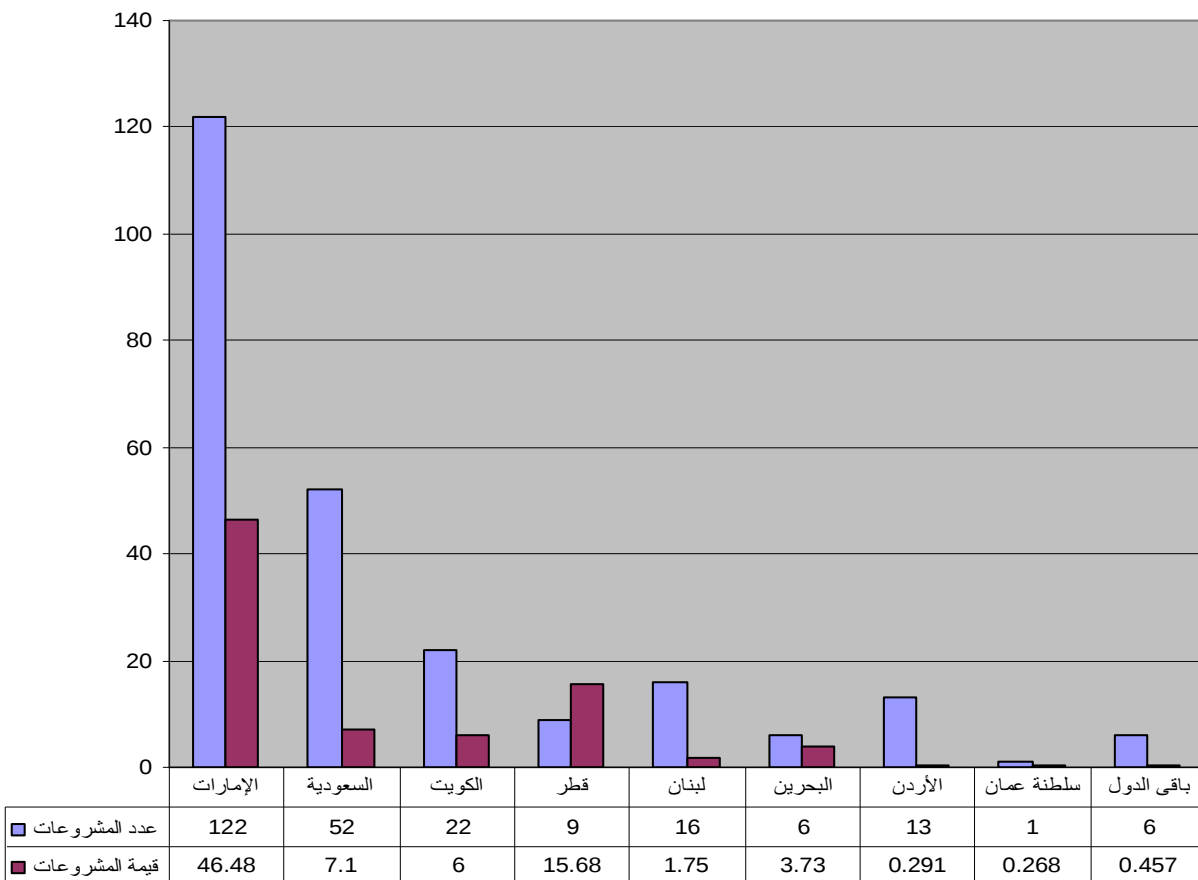
وبوضح جدول رقم (4) عدد المشروعات الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016) ومنه يتبين أن المملكة العربية السعودية تأتي فى المرتبة الاولى من حيث عدد المشروعات العربية بها وذلك بعدد مشروعات بلغ حوالى 402 مشروع ، يليها كل من الامارات ، مصر ، سلطنة عمان ، بعدد مشروعات يقدر بنحو 283 ، 247 ، 238 لكل منهم على الترتيب خلال الفترة (2003-2016) ويوضح الجدول السابق الاشارة اليه أن الامارات العربية المتحدة تأتي فى المرتبة الاولى من حيث عدد مشروعاتها الاستثمارية بالدول العربية حيث قدر عدد مشروعاتها بنحو 1232 مشروع خلال الفترة (2003-2016) بقيمة بلغت نحو 160.9 مليار دولار ، يليها السعودية بنحو 284 مشروعا وبقيمة بلغت نحو 23.3 مليار دولار وهى بذلك تأتي فى المرتبة الخامسة من حيث حجم الاستثمارات البينية ، ثم الكويت بعدد مشروعات بلغ حوالى 274 بقيمة بلغت نحو 38.04 مليار دولار وبذلك تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003-2016) .

وتستحوذ مصر على نحو 247 مشروع استثمارى موزعة كما يلى :- 122 مشروع من الامارات بقيمة بلغت نحو 46.5 مليار دولار ، 52 من السعودية بقيمة قدرت بنحو 7.1 مليار دولار ، 22 مشروع من الكويت بلغت نحو 6 مليار دولار ، 16 مشروع من لبنان بقيمة 1.75 مليار دولار ، بالإضافة الى 13 مشروع من الاردن بنحو 291 مليون دولار ، و 25 مشروعا من دول اخرى خلال الفترة (2003-2016) .

وبالرغم من ان مصر تأتي فى المرتبة الثالثة من حيث عدد المشروعات الاستثمارية العربية بها الا انها تأتي فى المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات العربية الموجهة اليها بقيمة بلغت نحو 81.76 مليار دولار خلال الفترة (2003-2016) ، اى انها تستحوذ على نحو 25.2% من اجمالى الاستثمارات العربية البينية والمقدر بنحو 324.13 مليار دولار خلال الفترة (2003-2016) .

(¹) جدول رقم (1) بالملحق .

اجمالي قيمة وعدد المشروعات الاستثمارية العربية في مصر خلال الفترة (2016-2003)



الباب الثالث

جاذبية الاستثمار الاجنبي فى مصر وبعض الدول العربية

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعد في اتخاذ القرار ، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعد في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم نقاط الضعف التي تعاني منها تلك الدول والتي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب . حيث تشير الدراسات بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي ،كم لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات ، فالدولة التي تتخفف فيها نسبة المخاطرة وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية ، والقطر الذي يحرز موقع متقدم في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا.

يقصد بجاذبية الدولة للاستثمار الاجنبي :

قدرة البلد فى فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية فى مجالات متعددة واستقطاب عناصر الانتاج المتنقلة من شركات و رؤوس اموال وخبرات ومبدعين فى مختلف الميادين .

وترتبط جاذبية الدول للاستثمار الاجنبي ارتباطا وثيقا بثلاث محددات رئيسية هى مجموعة المتطلبات الرئيسية ، مجموعة العوامل الكامنة ، ومجموعة العوامل الخارجية الايجابية . ويندرج تحت هذه المحددات عدد من العوامل الفرعية التى تسهم فى قياس مدى جاذبية الدولة للاستثمار (1) .

أما مناخ الاستثمار الاجنبي فيعرف بأنه عبارة عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تكون البيئة التى يتم فيها الاستثمار ، وتتميز مكونات هذه البيئة بالتغير والتداخل إلى حد كبير .

ومن ثم نجد ان هناك ثلاث عوامل تعتمد عليها الشركات فى المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهى البيئة الاقتصادية و السياسية للدولة المضيفة ، و مدى تيسير الاعمال بالدول المضيفة ، و المحددات الاقتصادية(4) .

آليات جذب الاستثمار الاجنبي فى مصر وبعض الدول العربية

- تم تصنيف الدول العربية من حيث القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي الى 4 مجموعات هي :
- دول الخليج العربى وتضم (الامارات ، السعودية ، الكويت ، البحرين ، سلطنة عمان ، قطر)
 - دول المشرق العربى وهى (مصر ، لبنان ، الأردن)
 - دول المغرب العربى وهى (تونس ، الجزائر، المغرب)
 - دول الأداء المنخفض وتشمل(السودان، اليمن ، سوريا، العراق ، فلسطين ، جيبوتى ، الصومال ، جزر القمر)

ورغم ان التقسيم السابق يظهر الدول العربية وكأنها مجموعات متشابهة جغرافيا الى حد ما أكثر منها اقتصاديا وجذبا للاستثمار ، ومن ثم يمكن تصنيفها وفقا لطبيعة الاقتصاد بها من حيث كونها اقتصاد نفطى او زراعى، او اقتصاد مختلط قائم على أنشطة اقتصادية متنوعة . حتى يتثنى مقارنة آليات الجذب للاستثمار بين مصر ودول تتشابه الى حد ما مع مصر فى طبيعة النشاط الاقتصادى ، وبذلك تم استبعاد دول الخليج العربى بالاضافة الى الجزائر لانهم اقتصاد نفط بالاضافة لاستبعاد العراق وليبيا كونهم اقتصاد نفط بالاضافة للظروف السياسية بهم والتي جعلتهم فى مستويات متدنية اقتصاديا انعكست على قوة جذب الاستثمار الاجنبي لهم والذي ظهر بوضوح فى تصنيفهم ضمن دول الاداء المنخفض . كما تم استبعاد دول الاداء المنخفض جميعا على الرغم من وجود سوريا وهى احد الدول الزراعية الهامة فى المنطقة الا ان الاحداث السياسية أخرجتها من دائرة البحث والمقارنة ، بالاضافة الى اليمن .

فضلاً عن استبعاد تونس من مجموعة دول المغرب العربى ، وتونس دولة صنفها المنتدى الاقتصادى العالمى بانها رابع أقوى اقتصاد عربى وفى المركز 29 على مستوى العالم وبذلك تتقدم على دول كايطاليا والبرتغال وجنوب افريقيا والبحرين وعمان والاردن وسوريا عام 2007 . الا ان التقرير الصادر مؤخراً عن المنتدى يشير الى ان اقتصاد تونس يأتى فى المرتبة 95 عالميا والعاشر عربيا عام 2016/2017 ، وذلك للاحداث السياسية التى شهدتها تونس خلال السنوات الاخيرة ، بالإضافة لاعتماد الاقتصاد التونسى على قطاع السياحة وقطاع الخدمات كمصادر رئيسة للدخل القومى (8) .

ومن ثم تم اختيار كل من لبنان والمغرب كمقصدات للبحث والمقارنة مع المقتصد المصري . ولتيسير المقارنة تم توحيد البيانات القطرية لكل دولة بالقيمة الدولارية وذلك وفقاً لما ورد بتقارير صندوق النقد العالمي و المنتدى الاقتصادي العالمي .

مصر – المغرب – لبنان (مؤشرات عامة)

يحاول البحث فيما يلي رصد بعض المؤشرات الهامة لكل من مصر والمملكة المغربية ولبنان والتي تؤثر بشكل مباشر على مناخ الاستثمار وقدرة الدولة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

• النمو الاقتصادي

يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية . فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون لتوسيع قاعدة الاستثمار الاجنبي المباشر . ويشير مؤشر النمو الاقتصادي تراجع معدل النمو الاقتصادي في مصر الى نحو 2.3% عام 2016 مقارنة ب 3.4% عام 2015 والذي اقترن بتدهور هيكل الانتاج في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع السياحي، على الرغم ان تقديرات الناتج المحلي الاجمالي المصري لم تسجل تراجعاً الأمر الذي يعكس الجهود التي تبذلها مصر في تطوير الإنتاج واتباع حزمة من سياسات لاصلاح الهيكلية وتشجيع القطاع الخاص وتحسين القدرة التنافسية ، مما يعزز من تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي.

• معدل التضخم

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية .ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملية الوطنية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير ،أو المضاربة في العقارات ،أو المعادن النفيسة ،ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفاقاً بعيدة المدى. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال

الوضع الاقتصادي للبلد ،ويترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار اهمها: ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ، وان انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار .

جدول رقم (5) البيانات العامة والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لكل من مصر والمملكة المغربية ، و لبنان
القيمة : بالمليار

دولار

لبنان***		المغرب**		مصر*		وجه المقارنة
2016	2015	2016	2015	2016	2015	
10.5	10.5	710.85	710.85	1.001	1.001	المساحة الف كم
6.01	8.5	43.2	33.5	104	92	عدد السكان مليون نسمة
52	51.2	105.6	103.1	167.8	332.7	الناتج المحلي الاجمالي
1.8	1.3	1.1	4.5	2.3	3.4	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي
1	1.8	1.2	1.6	24.8	14.5	التضخم
28.2	25.8	29.7	29.9	32.6	33.4	الاهمية النسبية للانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي
-10.7	-10.7	-1.3	-1.9	-19.9	-12.2	الحساب الجارى
-15.5	-25	-2.6	-1.4	-5.3	-3.7	الاهمية النسبية للحساب الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي
21.1	17.1	35.8	31.8	39.1	43.9	اجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
31.6	29.3	45.3	39.6	69.9	71.9	اجمالي الواردات (سلع وخدمات)
38.7	36.7	27.6	23.4	23.7	19.5	الاحتياطي النقدى الرسمى
178.3	173.5	32.3	32	35.8	14.5	الاهمية النسبية للدين الخارجى الى الناتج المحلي الاجمالي
-4.2	-3.7	-3.7	-4.4	-41.2	-38.1	عجز الموازنة
-12	-11.1	-8.1	-7.4	-3.5	-4.4	الاهمية النسبية لعجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي
20	19	9.6	9.8	12.7	11.8	معدل البطالة
-	-	35	31.8	25.5	43.6	اجمالي قيمة الاستثمار القومى
2.56	2.34	2.3	3.3	8.11	6.9	اجمالي قيمة الاستثمار الاجنبى
4.75	4.6	2.18	3.20	4.83	2.07	الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبى الى الناتج المحلي الاجمالي
مشروعات الاستثمار الاجنبى						
-	7	-	74	-	66	عدد
-	74.9	-	4.513	-	14.64	القيمة بالمليون دولار
-	266	-	25.8	-	12.84	عدد الوظائف
-	7	-	65	-	45	عدد الشركات

المصدر:

* قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الادارية ، شبكة المعلومات الدولية ، القاهرة ، 2017
 ** التقرير السنوى للميزانية الاقتصادية للملكة ، المندوبية السامية للتخطيط ، المملكة المغربية ، ، شبكة المعلومات الدولية ، الدار البيضاء ، 2017
 *** التقرير السنوى ، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات فى لبنان (ايدال) ، مجلس الوزراء اللبناني ، شبكة المعلومات الدولية ،بيروت ، 2017
 التقارير القطرية ، صندوق النقد الدولى IMF، شبكة المعلومات الدولية ، 2017

أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي ، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة ، وبالتالي تشجيع الاستثمار ، كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق ، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات . وفي هذا الإطار استمرت مصر كباقي الدول العربية في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار ، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي ، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات ومع تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض وهذا ما توضحه ببيانات الجدول رقم(5) حيث انخفض معدل التضخم في المغرب من حوالي 1.6% عام 2015 الى نحو 1.25 عام 2016 ، كما انخفض معدل التضخم في لبنان الى حوالي 1% عام 2016 ، بينما ادت الاوضاع السياسية التي شهدتها مصر خلال السنوات الاخيرة والتي ادت الى انتهاج الحكومة لسياسات اصلاحية جديدة الى ارتفاع معدل التضخم بشكل غير مسبق حيث قدر بنحو 24.8% عام 2016 مما يشير الى فشل السياسة النقدية المصرية ويتطلب اجراء المزيد من الاصلاحات لتحفيز الاستثمار وخلق الطلب

وان كانت بيانات جدول رقم (5) تظهر عكس ذلك ولكن هذا التراجع يعزى الى تراجع قيمة الجنيه امام الدولار . وتشير البيانات الى تراجع معدل النمو في المغرب الى نحو 1.1% بينما شهدت لبنان تحسن في معدل النمو حيث قدر 1.8% عام 2016 .

• نسبة العجز الداخلي

يستخدم العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات السياسة المالية وتهدف المقتصدات المستقرة إلى تخفيض مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية ، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على انه يشير استقرار اقتصادي ، وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة.

وبدراسة نسبة العجز في الموازنة لدى كل من مصر والمغرب ولبنان يتبين انه على الرغم من ارتفاع قيمة عجز الموازنة الى نحو -41 مليار دولار الا ان هناك تراجع في الاهمية النسبية لقيمة

العجز الى الناتج المحلي قد انخفضت من نحو -4.4% الى حوالى -3.5% عام 2016 ، مما ينم عن زيادة معدل الاستقرار الاقتصادي ، بينما تزايدت الاهمية النسبية للعجز فى كل من المغرب ولبنان حيث قدرت نسبة العجز بنحو -8.1% ، -12% .

• نسبة العجز فى الحساب الجارى

يقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض فى الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية فى الميزان التجارى للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات . وعادة ما يتم استخدام نسبة العجز الخارجى كأحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادى الكلى واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات فى تحقيق هدف لاستقرار الاقتصادى ، وتعتمد إدارة العجز الخارجى على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات . فقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمه عملتها الوطنية لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات ، غير أن هذا التخفيض سيترك أثراً سلبية على المناخ الاستثمارى ، حيث أن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة فى العملة الوطنية و قد تؤدي إلى اللجوء إلى الدولار ، و ما يتبع ذلك من ارتفاع فى تكلفة المشروعات وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع الأسعار الواردات . ويزداد هذا الأثر السلبى على المناخ الاستثمارى كلما زادت حاجه المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة .

وفى المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية ، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير لها ميزة تنافسية . كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقه ، و إنها قد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة مما يفسد المناخ الاستثمارى .

وفىما يتعلق بمصر فقد شهد عجز الحساب الجارى تزايداً ملحوظاً انعكس على نسبة العجز الى الناتج المحلي حيث تزايدت من حوالى -3.7% عام 2015 الى نحو -5.3% عام 2016 خاصة مع تحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه امام الدولار وعلى الرغم من انخفاض الواردات الكلية الا ان هذا لم ينعكس بصورة كبيرة بزيادة فى حجم الصادرات مما يشكل مناخاً غير جاذب للاستثمار .

كما يشير جدول رقم (5) الى تزايد نسبة العجز في الحساب الجارى الى الناتج المحلى في المغرب الى نحو -2.6% عام 2016 في المغرب ، بينما شهد الاقتصاد اللبناني تراجع نسبة العجز الى نحو -15.5% مما يشير لتحسن الاوضاع الاقتصادية بها نظرا لتحسن ميزان الخدمات بها .

مصر - المغرب - لبنان (ومؤشرات قياس مناخ الاستثمار)

1- مؤشر التنافسية العالمية

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي⁽⁷⁾ الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم إلى مؤشر "جاري" ومؤشر "النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (5 سنوات) ويدخل في المؤشر حالياً 140 دولة . ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط 8 عوامل هي : درجة الانفتاح ، دور الحكومة ، وضع القطاع المالي ، البنية الأساسية ، البيئة المعلوماتية ، نظم الإدارة ، وضع العمالة ، وضع المؤسسات ، ويمنح المؤشر أوزاناً متساوية .

ووفق مؤشر التنافسية عام 2001 والذي ضم 75 دولة ، وكان من ضمنه دولتان عربيتان فقط هم مصر والاردن فقد جاء ترتيب مصر 44. كما صدر تقرير التنافسية خاص بأفريقيا وذلك للمرة الأولى عام 2000 وشمل 24 دولة منها 33 دول عربية وجاء ترتيب المغرب الخامس، ومصر السادس .

يوضح جدول (6) ترتيب كل من مصر والمغرب و لبنان في تقرير عام 2017 حيث تواصل المغرب تقدمها وانتقلت من الترتيب 72 عالمياً الى 70 عام 2016 واحتفظت بالمرتبة الثامنة عربياً ، تلتها لبنان في المرتبة 101 عالمياً و الـ 11 عربياً وجاءت مصر والتي كانت من اقدم الدول التي شاركت في الخضوع للتقييم في المرتبة 115 عالمياً والـ 12 عربياً عام 2016 وقد يرجع ذلك

للاحداث السياسية التى شهدتها مصر خلال السنوات القليلة الماضية والتى عصفت بالاقتصاد المصرى واثرت على القطاع المالى ورفعت معدل التضخم .

2- مؤشر الحرية الاقتصادية

تشير الدراسات انه عند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية⁽⁵⁾ لأول مرة والذى يستخدم لقياس درجة التضيق التى تمارسه الحكومة على الحرية الاقتصادية واشتمل المؤشر على نحو 12 عوامل سياسية واقتصادية وتضمن القياس نحو 156 في العام 2001 من بينها 20 دولة عربية لم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة ، بينما دخلت ضمن الحرية الاقتصادية شبه الكاملة 6 دول عربية هى على الترتيب : البحرين ، الامارات ، الاردن ، الكويت ، تونس عمان . بينما جاءت الدول العربية محل البحث ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة واشتملت هذه المجموعة على 8 دول عربية هى على الترتيب : السعودية المغرب ، الجزائر، جيبوتي ، لبنان ، موريتانيا ، مصر ، اليمن ، اما باقى الدول العربية فاندرجت تحت مسمى الدول منعدمة الحرية الاقتصادية .

ومن تقديرات مؤشر الحرية الاقتصادية يتبين ان مصر تأتى فى المرتبة السابعة من حيث الحرية الاقتصادية التى تتيح جذب الاستثمار الاجنبى على الرغم من تصدرها المركز الاول فى الاستحواذ على الاستثمار الاجنبى بين الدول العربية ، بينما جاءت المملكة المغربية فى المرتبة الثانية ولبنان فى المرتبة الخامسة وبذلك تقدموا على مصر فى توفير الآليات الجاذبة للاستثمار الاجنبى والتى حددها المؤشر .

جدول رقم (6) بعض مؤشرات قياس مناخ الاستثمار لكل من مصر ، والمملكة المغربية ، و لبنان						
الترتيب في تقرير التنافسية عام 2017 *						
المؤشر	مصر		المغرب		لبنان	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة
عالميا	116	115	72	70	101	101
عربيا	12	12	8	8	11	11
مؤشر الحرية الاقتصادية 2017 **						
ترتيب قيمة	مصر		المغرب		لبنان	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
درجة الحرية	غير حرة الى حد كبير	52.6	متوسطة الحرية	61.5	غير حرة الى حد كبير	53.3
	144	86				
الترتيب في التقرير العالمي للاستثمار عام 2017 ***						
المؤشر	مصر		المغرب		لبنان	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
من حيث الامكانيات	66	0.287	90	0.237	62	0.297
من حيث الاداء	91	0.5	101	0.4	126	0.1
مؤشر جاذبية الاستثمار في 2017 ***						
المؤشر	مصر		المغرب		لبنان	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
الرقم العام لجاذبية الاستثمار	48	58	49	50	27	27
مجموعة المتطلبات الاساسية (متوسط عالمي=59)	47	47	50	50	27	27
مجموعة العوامل الكامنة (متوسط عالمي=53)	27	25	25	25	27	27
العوامل الخارجية الايجابية (متوسط عالمي=29)	27	25	25	25	27	27
مؤشر ضمان ****						
المؤشر	مصر		المغرب		لبنان	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
القيمة (متوسط عالمي = 47)	38	41	41.8	43	40.9	42
الترتيب (متوسط عالمي = 55)	76	73	62	62	67	68

Source :

* The Global Competitiveness Report , World Economic Forum 2016/2017

** Index of Economic Freedom Annual Report , Institute for Economic Freedom , The Heritage foundation , 2017

*** World Investment Report , UNCTAD , 2017.

**** مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادات ، الكويت ، 2017

ومع قرب انتهاء عام 2017 اصدرت مؤسسة هيرتاج تقريرها السنوي عن الحرية الاقتصادية⁽⁵⁾ والذي اشتمل على نحو 186 دولة ، وجاءت مصر في المرتبة 144 عالميا و ال 11 على مستوى دول الشرق الاوسط ، وهي بذلك تراجعت في ترتيبها بنحو 19 مركز عن عام 2016 ، ولا زالت ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة. وأرجع التقرير تراجع مصر إلى الآثار التي خلفتها الاضطرابات السياسية التي شهدتها السنوات الأخيرة، وأوضح أن ضعف القدرات المؤسسية، والمعارضة الشديدة من جانب جماعات المصالح، من بين الأسباب التي حالت دون تحقيق المستويات

المطلوبة من الإصلاح الاقتصادي، واستطرد التقرير أنه على الرغم مما سبق فإن الحكومة المصرية حريصة على تحسين الأوضاع البيئية الاقتصادية وبيئة الأعمال، وتسعى لتعزيز حجم المال العام من خلال تنفيذ إصلاحات مالية، وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، وتشمل تلك الإصلاحات تدابير من شأنها تحفيز حركة الاستثمار، وخلق فرص عمل .

كما تقدمت المغرب في المرتبة 86 على عالميا وصنفت ضمن الدول متوسطة الحرية وهي بذلك الدولة السادسة عربيا ضمن تلك المجموعة و التاسعة عربياً . وتحاول المغرب احراز تقدم تدريجي ملحوظ في برامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية وتنويع قواعد الانتاج مما ادى لارتفاع معدل النمو السنوى الى نحو 4% خلال الخمس سنوات الماضية ، وعلى الرغم من تلك الجهود الا انه لازال هناك ارتفاع في معدل البطالة نظرا لعدم وجود قوانين منظمة للعمل مما يتطلب من المملكة بذل المزيد من الإصلاحات القانونية

اما لبنان والتي جاءت في المرتبة 137 عالميا و ال9 عربيا وفي المركز ال11 على مستوى الشرق الاوسط وضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة ولكنها تتقدم على مصر ، وعلى الرغم من كون لبنان فيما سبق مركزا إقليميا رائدا للتمويل ولكن الاوضاع السياسية غير المستقرة والحرب في سوريا والتي دفعت باللاجئين الى لبنان ادت الى تراجع الاقتصاد اللبناني مما شكل حجر عثرة امام مناخ الاستثمار في لبنان ، حيث تراجعت الاستثمار الاجنبي وبوجه خاص الخليجي في ظل ارتفاع الدين الداخلي والخارجي حتى اصبحت خدمة الدين تمثل ثلث الانفاق العام .

3- مؤشر الاونكتاد للاستثمار العالمي

قام تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)⁽⁷⁾ بتصنيف دول العالم من حيث القدرة على جذب الاستثمار باستخدام معيارين هما (الإمكانات ، و الأداء) وذلك خلال الفترة من (1998-2000) ومن أجل تقييم أداء وكفاءة الإستثمار الأجنبي المباشر كما يلي :

1. **مؤشر اداء الاستثمار الاجنبي :** ويقصد به المقارنة بين نسبة إسهام الدولة في الإستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي إلى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن هذه الدولة قادرة على جذب الإستثمار

الأجنبي بالمقارنة مع الحجم النسبي للنتائج القومي الإجمالي . أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن أسهام الدولة في إجمالي حجم الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي أقل من إسهامها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، مما يعني أنها لم تستطع أن تجذب الإستثمار الأجنبي المباشر بما فيه الكفاية .

2. مؤشر إمكانيات الاستثمار الاجنبي : فيقوم بتصنيف الدول حسب إمكاناتها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

وباستخدام المعيارين توصل تقرير الأونكتاد إلى النتائج التالية : هناك 42 دولة جمعت بين الإمكانيات العالية والأداء القوي ، هذه المجموعة شملت الدول الصناعية و النمر الأسبوية بما في ذلك النمر الحديثة كالصين وماليزيا ، بالإضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية و أوروبا الشرقية ، وتتضمن هذه المجموعة دولة عربية واحدة هي البحرين . أما الدول التي صنفت بأنها ذات إقتصاديات ما فوق الإمكانيات، بمعنى أن إمكاناتها منخفضة ولكن أدائها عال فمعظمها دول نامية (باستثناء البرازيل والصين)، من بينها دولتين عربيتين هما السودان وتونس .

أما الدول المصنفة بأنها ذات إقتصاديات ما دون الإمكانيات أي أن لها إمكانيات مرتفعة وأداء متدني ، فشملت بعض الدول الغنية والدول الصناعية مثل إيطاليا ، اليابان ، كوريا ، وأمريكا بالإضافة إلى تسع دول عربية هم : مصر ، الامارات ، الاردن ، لبنان ، الكويت ، سلطنة عمان ، قطر ، سوريا ، السعودية . بالإضافة الى تصنيف 42 دولة كإقتصاديات ذات أداء متدني منها أربعة دول عربية هم الجزائر ، ليبيا ، المغرب ، اليمن .

مما يعني ان تصنيف الدول العربية عالميا من حيث القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي يشير الى ان نحو حوالي نصف عدد الدول العربية قد صنف ضمن الدول ذات الإمكانيات المتدنية في الإستثمار الأجنبي ، و 29% من الدول العربية ضمن الدول ذات الأداء المنخفض في الإستثمار الأجنبي المباشر . مما يعني ان حوالي 79% من الدول العربية ضعيفة الإمكانيات لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، وضعيفة الأداء في استقطابه .

وحتى الدول العربية التي تستحوذ جميعها على ما يفوق نصف تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مثل مصر وتونس والمغرب صنفت من ضمن المقتصدات ذات الأداء المتدني ، والإمكانات المنخفضة ذات الأداء المحدود .

ويرصد الجدول رقم (6) اداء كل من مصر ولبنان والمغرب وفقا لمؤشر تقرير الاستثمار العالمى لعام 2017 حيث اظهرت التقديرات ان من حيث الإمكانيات تاتى لبنان فى المرتبة 62 عالميا بقيمة بلغت 0.29 بينما تاتى كل من مصر والمغرب فى المرتبة 66 ، 90 على الترتيب . وبقيمة بلغت 0.28 ، 0.23 لكل منهما على الترتيب عام 2016. وبالنظر لقيمة المؤشر المصرى نجد انه يقترب كثيرا من مؤشر لبنان من حيث القيمة وهذا يتفق مع تقرير 2002 والذى صنفت فيه الدولتان ضمن دول الامكانيات الجيدة والاداء المنخفض .

فى حين اظهرت قيم مؤشر الاداء تقدم مصر من حيث الاداء عن كل من المغرب ولبنان حيث جاءت فى الترتيب 91 عالميا بينما ارتفع اداء المغرب ليصبح 101 عالميا ، بينما جاءت لبنان فى المرتبة 126 عالميا نظرا للاوضاع السياسية غير المستقرة بها وتحول الاستثمار الخليجى لدول اخرى ومن ثم يمكن القول أن عملية انتقال الاستثمار الاجنبى وتغيير مواقع الشركات متعددة الجنسية قد اعتمد على عدد من العوامل المتداخلة ،والتي من اهمها مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي،و مدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية ، فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، هو مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة⁽⁷⁾ .

4- مؤشر جاذبية الاستثمار الاجنبى المباشر

اشار التقرير الاخير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 2017 فيما يتعلق بجاذبية الدول العربية للاستثمار ان الدول العربية جاءت فى المرتبة السابعة على مستوى العالم ضمن 7 مجموعات من الدول وذلك بقيمة مؤشر تقدر بنحو 41.6 نقطة . وعلى مستوى الوطن العربى فقد تصدرت دول الخليج العربى الاداء الافضل عربيا بقيمة بلغت 51.1 نقطة من اجمالى 100 نقطة ، يليها دول المشرق العربى وتتضمن (مصر، لبنان ، الاردن) بقيمة 42.5 نقطة مع ارتفاع مؤشراتها عن عام 2016 ، ثم جاءت دول المغرب العربى بنحو 40.3 نقطة بينما تضمنت المجموعة الرابعة دول الاداء المنخفض بقيمة 27.8 نقطة .

وفىما يتعلق بمحددات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر الثلاث يتبين من دراسة الجدول رقم (2) بالملحق ما يلى :

1. **مجموعة المتطلبات الأساسية :** ويقصد بها المتطلبات الأساسية الضرورية التي تمكن الدول المستضيفة من جذب الاستثمار وبدونها لا يكون هناك اى استثمار اجنبى .

وقد جاءت المجموعة العربية الرابع عالميا ضمن 7 مجموعات جغرافية بمؤشر قدر بنحو 53.2 نقطة عام 2017 وبمتوسط ترتيب بلغ 71 خلال الفترة (2014-2016) .

وتشير بيانات الجدول رقم(6) ان المغرب تأتى فى المركز الاول على كل من مصر ولبنان من حيث مجموعة المتطلبات الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار حيث حققت قيمة بلغت 58 نقطة عام 2017 وهى بذلك تقترب بشدة من المتوسط العالمى والمقدر بنحو 59 نقطة ، بينما تأتى مصر فى المرتبة الثالثة بقيمة 48 نقطة عام 2017 . مما يعنى ان مصر لاتوفر البنية الأساسية اللازمة لتشجيع الاستثمار سواء كانت عوامل الاستقرار الاقتصادى والسياسات المالية والنقدية المشجعة او البنية الأساسية اللازمة لاقامة المشروعات .

2. **مجموعة العوامل الكامنة :** يقصد بها مجموعة العوامل التى يستند اليها المستثمرين فى اتخاذ قراراتهم تجاه الاستثمار فى بلد معين خاصة الشركات متعددة الجنسيات خاصة وان هذه الشركات تعتبر اهم قنوات تدفق الاستثمار الاجنبى الى الدول والعامل المحفز لدخول شركات جديدة لنفس الدولة.

وقد جائت الدول العربية فى المرتبة الرابعة عالميا بقيمة مؤشر بلغ متوسطه 49.6 نقطة وبمتوسط ترتيب للدول داخل المجموعة بلغ 63 نقطة عام 2017. ومن الملاحظ ارتفاع اداء الدول العربية من حيث مؤشر العوامل الكامنة عن عام 2016 .

ومن الملاحظ تقدم لبنان بقيمة 50 نقطة على كل من مصر والمغرب عند 47 نقطة ، مما يدل على ان لبنان تقترب من المتوسط العالمى وهو 53 نقطة اى انها تتيح بيئة مناسبة للاستثمار الاجنبى من حيث توافر سوق حقيقى كفاء وموارد طبيعية واداء لوجستى قوى يتيح سهولة عمل الشركات متعددة الجنسيات .

3. **مجموعة العوامل الخارجية الايجابية :** فيقصد بها مجموعة العوامل التى تعزز مقومات الدولة على الصعيد العالمى بالاضافة لامتلاكها مقومات التقدم التكنولوجى وبعض العناصر الاخرى التى تميزها بين دول العالم

وقد قدر مؤشر العوامل الخارجية الايجابية لجاذبية الاستثمار العربى بمتوسط بلغ 23 نقطة ومتوسط ترتيب

الدول 71 نقطة عام 2017 . وكما يتبين من الجدول رقم (2) بالملحق فان قيم المؤشر لعام 2017 تشير

لتراجع لوضع العربى عما كان عليه فى عام 2016 .
وتشير بيانات الجدول رقم (6) ان مصر ولبنان تقتربان من المتوسط العالمى حيث حقق كل منهما نحو 27 نقطة بينما المتوسط العالمى يقدر بنحو 29 نقطة بينما تأتى المغرب فى المرتبة التالية رغم تفوقها فى المتطلبات الاساسية للاستثمار .
مما سبق يتبين ان مصر رغم استحوادها على قدر كبير من الاستثمار الاجنبى الموجه للمنطقة العربية والاولى عربيا فى الاستثمار العربى البينى الا انها تفتقد للمتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة التى تجذب المستثمرين اليها وبالتالي يجب عليها اتخاذ حزمة من الاجراءات والسياسات لتحقيق المتوسط العالمى فى جاذبية الاستثمار .

5- مؤشر ضمان لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر

صممت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عددا من المؤشرات الفرعية لمحددات جذب الاستثمار الاجنبى الثلاث قدر عدد هذه المؤشرات الفرعية بنحو 11 مؤشرا فرعيا هى :
مؤشر الاستقرار الكلى ، مؤشر الوساطة التمويلية والقدرات المالية ، مؤشر البيئة المؤسسية ، مؤشر بيئة اداء الاعمال ، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه ، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية ، مؤشر عناصر التكلفة ، مؤشر الاداء اللوجستى ، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشر اقتصاديات التكتل ، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجى .
ويندرج تحتها نحو 58 متغيرا كميا .

وتشير قيم مؤشر ضمان وهو المؤشر المركب من المؤشرات الثلاث السابقة ان المنطقة العربية تأتى فى المرتبة الرابعة عالميا من حيث جذب الاستثمار وان متوسط قيمة المؤشر لها قد قدرت بنحو 41.6 نقطة بترتيب بين الدول قدر بنحو نقطة 68 وهى بذلك تراجعت تراجعا طفيفا عما حققته فى عام 2016 .

كما يبين المؤشر ان ثبات الاداء لدول الخليج العربى التى تتصدر مجموعة الدول العربية الاكثر جذبا للاستثمار الاجنبى بينما شهدت مجموعة دول المشرق ودول المغرب العربى تحسنا ملحوظا فى الاداء على مستوى المجموعة العربية خلال عام 2017⁽¹⁾.

وتشير بيانات الجدول رقم (6) ومن تقدير مؤشر ضمان ان المغرب تأتى فى الترتيب 62 عالميا بقيمة بلغت 43 نقطة عام 2016، بينما تراجعت لبنان من الترتيب 67 عام 2015 الى 68 عام 2018 وبقيمة بلغت 42 نقطة ، بينما تشير التقديرات الى تحسن وضع مصر الى الترتيب 73 عام 2016 وبقيمة 41 نقطة مما يشير للجهود التى تبذلها مصر فى توفير مناخ جاذب للاستثمار الاجنبى من خلال توفير الحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر والتى تتضمن السياسات التى تعزز استقرار الاقتصاد الكلي ،الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي ، وجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز ، فضلا عن ، أهمية وجود استثمارات حكومية فى البنية الأساسية .

مصر - المغرب - لبنان (سياسات ، وتشريعات)

تتنافس دول العالم فى إصدار التشريعات المحفزة لجذب الاستثمار والتى لا تهدر الموارد الوطنية وتضمن سيادتها كدولة مضيضة . وبالرغم من ذلك فان سياسات الاستثمار تختلف من حيث المدى والحجم من دولة لاخرى وباختلاف نمط الاستثمار والأهداف المرجوة منه مثل تنمية اقليم ما او زيادة فرص العمل .ومن ثم فالضمانات القانونية والمالية التى تحددها الدولة المستقبلية للاستثمار وان كانت فى الأساس تهدف لاستقطاب رؤوس اموال اجنبية الا أنها تسعى الى تحقيق اهداف خاصة بها محددة مسبقا ومن ثم نجد ان الدول تحدد سياستها الاستثمارية وتعكس ذلك فى نمط معاملتها للمستثمر فاما يكون النمط تشجيعى وهنا يمنح المستثمر الاجنبى مزايا اكبر من المستثمر المحلى ،او نمط الموائمة وهو نمط تقوم فيه الدولة بوضع سياسة انتقائية رقابية مقترنة بحوافز نسبية اى يتم وضع قيود على الاستثمار الاجنبى ولا يتم التصريح الا فى حدود معينة . واخيرا النمط المقيد وهو فرض الدولة لقيود قانونية على المستثمر الاجنبى قد تكون اشد من القيود على المستثمر الوطنى .

(1) جدول (2) ملحق البحث .

مصر

تعتبر مصر من الدول المستقبلية للاستثمار الاجنبي ، خاصة العربى منه . على الرغم من انخفاض المؤشرات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار بها ، الا انها تمتلك من الامكانيات ما يجعلها تستطيع الوصول الى معدلات الاداء المرجوة نظرا لما تمتلكه من بيئة تكنولوجية وايدي عاملة وموارد طبيعية وانماط تعليم مختلفة . واخيرا استطعت الحكومة المصرية وبعد عدة سنوات من البحث اصدار قانون الاستثمار الموحد لعام 2017 والذي تستهدف مصر من خلاله القضاء على معوقات جذب الاستثمار ومعالجة مشاكل المستثمرين وتوفير الحوافز الضريبية المشجعة وتقديم الضمانات القانونية للمستثمرين ، واتاحة التملك الاجنبي للشركات بنسبة 100% ، واختصار زمن التأسيس من عدة أشهر في المتوسط إلى 72 ساعة فقط ، وبوجه خاص امكانية تحويل ارباحهم الى الخارج ورغم اهمية القانون وجدواه في هذه المرحلة الحرجة للاقتصاد المصرى الا ان اللائحة التنفيذية له لم تصدر بعد ومن ثم يصبح القانون ذو اى جدوى حتى صدور اللائحة .

المغرب (2)

يدعم المغرب دور القطاع الخاص في الاقتصاد عبر منح حوافز وامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب. وقد عملت الحكومات المتعاقبة على سن قوانين تشجيعية للاستثمار وتبسيط الاجراءات وتعزيز الضمانات القانونية والقضائية. ونتيجة لذلك، أصبح لدى المغرب ترسانة من القوانين التي تعزز الاستثمار وتحميه، منها، ميثاق الاستثمار، وقانون الشركات المجهولة، ومدونة التجارة، وقانون الاحتكار، والملكية الفكرية والصناعية اضافة الى اقامة نحو تسع محاكم تجارية ثبتت في النزاعات ذات الطبيعة المالية والاقتصادية.

ويعتبر ميثاق الاستثمار لعام 1995 تكملة لبرنامج التقويم الهيكلي الجاري تطبيقه مع البنك الدولي منذ 1983 وهو يتضمن 24 مادة تتعلق بتحسين شروط وظروف الاستثمار وتعميم التشريعات الجبائية التي كانت منحصرة في بعض القطاعات فقط اضافة الى توسيع قائمة الحوافز. ولا يحتاج المستثمر في المغرب اليوم الى أي ترخيص خاص على عكس ما كان قائماً في السابق. وتنص المادة 22 من الميثاق على أن الرخصة تعتبر ممنوحة إذا سكنت الإدارة عن الجواب على

طلب متعلق بها داخل أجل ستين يوماً كما تنص بنود أخرى على حماية المستثمر من أي تعسف إداري أو عراقيل محتملة.

ويمنح ميثاق الاستثمار تشجيعاً استثنائياً للمستثمرين الأجانب والشركات العاملة في التصدير أو التي تتجزأ جزءاً من أعمالها بالعملات الصعبة أو تقيم مشاريع في مناطق نائية. وتحصل تلك الاستثمارات إضافة إلى التشجيعات على مستوى حيازة الأرض والتسجيل، على إعفاءات تتراوح بين الإعفاء الكلي و50% من الضرائب طيلة الخمس سنوات الأولى لممارسة النشاط.

وتضمن القانون المالي 1998 - 1999 امتيازات إضافية للشركات المغربية والمتعددة الجنسيات التي تبرم اتفاقات وعقود استثمار مع الحكومة المغربية، منها منح إعفاء كلي من الضرائب والرسوم المفروضة عند الاستيراد على السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة .

كما تم إنشاء الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات وفقاً للقانون رقم 08-41 وقد أسند إليها القانون مسؤولية القيام بكل عمل ترويجي يهدف إلى جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي للمغرب ، تقيم معوقات الاستثمار واقتراح التدابير التشريعية والتنظيمية المحفزة والداعمة للاستثمار الأجنبي بالمغرب بالإضافة إلى تنمية المناطق المعنية بالنشطة التصنيع والتجارة والإلكترونيات، والإشراف على كافة المتعاملين في مجال الاستثمار والتنسيق فيما بينهم .

لبنان

لعب الإطار القانوني والسياسات المشجعة على الاستثمار في لبنان دوراً مهماً في الحفاظ على ثقة المستثمر في الاقتصاد المحلي. وقد كانت للموارد البشرية المتخصصة والمتعددة اللغات ذات التكلفة التنافسية، بالإضافة إلى السياسات الليبرالية في البلاد، دورها الأساسي في تثبيت لبنان على خارطة الاستثمار وضمن اهتمامات المستثمرين الذين يتطلعون إلى تقديم خدماتهم للأسواق المحلية والإقليمية. حيث تم اقتراح قانونين في مجلس الوزراء في العام 2014 لتحفيز النشاط الاقتصادي :

- القانون الأول: يهدف إلى تأسيس صندوق بقيمة 30 مليون دولار يوفرها البنك الدولي من أجل إعادة الإعمار والتنمية، ويكون تحت إدارة مؤسسة " كفالات " ويهدف إلى الاستثمار في الأفكار والمشاريع الناشئة في أولى مراحلها التأسيسية .

• القانون الثاني: وقد وضعت مسودته، ويهدف الى إعطاء الحكومة اللبنانية حق التشريع في المجال الجمركي.

وفي المقابل أطلق المصرف المركزي سلسلة من الحوافز من أجل تشجيع الاستثمار والاستهلاك ودعم نشاط المشاريع الناشئة تمثلت في :

1. القرار رقم 331 الذي يوفر التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة لتطوير أعمالها .وبعد مرور سنة على هذا القرار، ظهرت اثاره بشكل خاص في تغيير النمط التكنولوجي، مع تزايد مضطرد في عدد المشاريع الاستثمارية المستفيدة .حيث يؤدي هذا القرار الى رفع المخاطر عن البنوك التجارية ، كونه يضمن 75% من استثماراتهم سواء تلك التي تتم بصورة مباشرة في الشركات الناشئة أو عبر الصناديق التي توفر التمويل للمؤسسات الناشئة.

2. إعلان المصرف المركزي عن حزمة جديدة من الحوافز بقيمة مليار دولار لدعم النشاط الاقتصادي في لبنان عام 2015، والتي ستمثل المجموعة الثالثة من الحوافز التي يقدمها المصرف، بعد 1.47 مليار دولار في العام 2013 و 800 مليون دولار في عام 2014 وتتكون هذه الحوافز أساسا من قروض ممددة الآجال للبنوك التجارية بسعر فائدة قدره 1 %، من المتوقع أن تؤدي إلى نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2% .

3. تم إطلاق مبادرات أخرى من قبل الوزارات المعنية لتعزيز النشاط الاستثماري. وخلال العام 2015، وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار الاقليمية، تم الإعلان عن 44 مشروعا استثماريا أجنبيا وشراكات أجنبية، وهو رقم يزيد بشكل طفيف عن الأرقام التي تم تسجيلها في عام 2014. وكانت الشركات الأوروبية المستثمر الأول في لبنان، إذ بلغت نسبتها 48 في المئة من مجموع الشركات الأجنبية في العام 2015. أما الدول الأوروبية الثلاثة الأبرز، فكانت: كل من فرنسا و المملكة المتحدة بنسبة 9 % لكل منهما، ثم إيطاليا بنحو 4.5% . في المقابل ارتفعت حصة المستثمرين العرب من الشركات الأجنبية لتصل إلى 32 % عام 2015. وقد حافظت الإمارات على المركز الأول باستحواذها على 22.7% من إجمالي الشركات الأجنبية، تليها الأردن بنسبة 4.5% (3).

مصر - المغرب - لبنان (القطاع الزراعى)

على الرغم من تنوع مصادر الدخل القومى واعتمادها بشكل اساسى على قطاعات محددة الا ان القطاع الزراعى لا يزال قطاعاً هاماً وفاعلاً بل وخير دليل على ذلك انه القطاع الوحيد الذى لم يتأثر بالاحداث السياسية التى مرت بها البلاد والتى ادت الى تراجع نصيب تلك القطاعات لاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى . ويوضح الجدول رقم (7) بعض المؤشرات الاقتصادية الزراعية والتى من اهمها الدخل الزراعى ومن الملاحظ تراجع قيمة الدخل الزراعى من حوالى 37.6 مليار دولار الى نحو 20 مليار دولار عام 2016 ، وهذا التراجع فى الواقع لا يعزى لانخفاض قيمة الدخل الزراعى وانما لانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار .

كما تشير البيانات الى تراجع قيمة الدخل الزراعى من 14.6 مليار دولار عام 2015 الى نحو 11.8 مليار دولار عام 2016 بينما تزايد حجم الدخل الزراعى اللبنانى فى عام 2016 الى نحو 2 مليار دولار

وعلى الرغم من كون مصر دولة زراعية فى المقام الاول الا ان المغرب تفوقت عليها فى الاهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع الزراعى الى الناتج المحلى حيث قدرت بنحو 13% عام 2016، رغم ما شهدته من تراجع بينما بلغت الاهمية النسبية للقيمة المضافة فى القطاع الزراعى المصرى نحو 12% وحصل قطاع الخدمات المصرى على نحو 55% من القيمة المضافة الى الناتج المحلى . بينما احتفظت لبنان بالصدارة فى نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات والتى قدرت بنحو 81% عام 2016 .

جدول رقم (7) بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لكل من مصر والمملكة المغربية ، ولبنان
القيمة : بالمليار

دولار						
لبنان		المغرب		مصر		وجه المقارنة
2016	2015	2016	2015	2016	2015	
2	1.8	11.8	14.6	20	37.6	الدخل الزراعى
5.5	5	1.5	1.2	1.02	1.7	الاستثمار الزراعى
-	-	4.3	3.8	4	3.9	الاهمية النسبية للاستثمار الزراعى الى الاستثمار القومى
4	5.6	13	14.5	11.9	11.2	الاهمية النسبية للقيمة المضافة الى القطاع الزراعى الى الناتج المحلى
15	2.9	29.7	29.2	32.9	36.2	الاهمية النسبية للقيمة المضافة الى القطاع الصناعى الى الناتج المحلى
81	73.4	57.4	56.3	55.2	52.6	الاهمية النسبية للقيمة المضافة الى قطاع الخدمات الى الناتج المحلى

المصدر: موقع كل من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المفوضية السامية المغربية للتخطيط ، وزارة التخطيط اللبنانية

وقد اهتمت المملكة المغربية بالقطاع الزراعى وبجه خاص الاستثمار فى القطاع الزراعى وافردت له تشريعا خاصا عرف باسم ميثاق الاستثمارات الفلاحية الصادر عام 1969 .

كما يشير التقرير الصادر عن صندوق التنمية الفلاحية بالمملكة المغربية والمعنى بالاستثمار فى القطاع الزراعى عام 2017 ان الدولة قد وضعت برنامجا طموحا للنهوض بالقطاع الزراعى عن طريق ضخ حوالى 10 مليار درهم مغربى اى ما يعادل نحو 1.57 مليار دولار خلال هذا العام على ان يتم زيادة هذا المبلغ كل عام على ان توجه هذه الاستثمارات فى صورة قروض ميسرة للمستثمرين بما يتيح لهم الاقبال على الاستثمار فى القطاع الزراعى مختلف انشطته ، ومن ثم يحقق النمو المنشود فى القطاع الزراعى .

وفيما يتعلق بالاستثمار فى القطاع الزراعى فمن الملاحظ انخفاض قيمة الاستثمار الزراعى المصرى مقارنة بحجم الاستثمار القومى حيث يمثل الاستثمار الزراعى نحو 4% من اجمالى الاستثمار القومى عام 2016، ويشير ذلك الى تدنى حجم الاستثمار الموجه الى القطاع الزراعى بوجه ام سواء كان استثمارات محليا او اجنبيا . بينما قدرت الاهمية النسبية للاستثمار الزراعى الى الاستثمار القومى فى المغرب بنحو 4.3% عام 2016 اى ان المغرب والتى لا يعد القطاع الزراعى مصدر رئيسى للدخل بها تتعادل قيمة الاستثمار الزراعى بها مع مصر

بينما لم تتوافر بيانات عن الاستثمار القومى فى لبنان وان كان حجم الاستثمار الموجه للقطاع الزراعى قد بلغ حوالى 5 مليار دولار وهو يعادل ما يقرب خمسة امثال قيمة الاستثمار الموجه للقطاع الزراعى فى مصر .

وتعمل لبنان من خلال خطة استثمارية قوية وموجهة بهدف تنشيط القطاع الزراعى بها حيث قامت فى عام 2015 باقرار برنامج الجسر البحرى للصادرات اللبنانية والذى استهدف خلق مسارات جديدة للصادرات الزراعية اللبنانية تتيح النفاذ الى الاسواق العالمية وخاصة العربية منها واتاح البرنامج فرص عمل لشركات النقل البحرى والبرى ، وقد اتاح البرنامج حوافز ضريبية تشجيعية للمستثمرين مما ادى لنمو حجم الاستثمار بالاضافة الى رصد الحكومة نحو 21 مليار ليرة لبنانية بما يعادل 14.7 مليار دولار ، كما اعتمدت لبنان برنامج اخر لتنمية الصادرات الزراعية والذى ادى للحفاظ على حجم الصادرات اللبنانية فى الاسواق المختلفة رغم ما عانى منه الاقتصاد اللبنانى من تردى بسبب الاوضاع السياسية الغير مستقرة .

مما سبق يتبين انه على الرغم من قوة القطاع الزراعى المصرى الا ان الدولة لم تمنح له الاليات التى تساعد فى جذب المزيد من الاستثمارات سواء محلية او اجنبية كما فعلت دول اخرى كالمغرب او لبنان والتى ذهبت كل منهما الى سن تشريعات خاصة بتنظيم الاستثمار فى القطاع الزراعى واطلاق المبادرات لجذب مزيد من الاستثمار لهذا القطاع الحيوى ، بينما مصر الدولة الزراعية الاولى لزال الاستثمار الزراعى بها مهمش ولا يلقى الدعم الكافى رغم استحوادها على حصة كبيرة من الاستثمار الاجنبى الموجه للمنطقة

النتائج والتوصيات

يمكن ايجاز اهم النتائج والتوصيات التى توصل اليها البحث فيما يلى :

1. تبين من دراسة الاهمية النسبية للدول العربية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية استحواذ المملكة العربية السعودية على المرتبة الاولى فى حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة وذلك بنسبة بلغت نحو 27.7% خلال الفترة (2011-2016) مقارنة بنحو 38.2% من اجمالى حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية خلال الفترة (2006-2010) وذلك لتراجع حجم الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية . يليها كل من مصر والامارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 11.44 % ، 10.9% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2006-2010)
2. ظهرت المغرب بوضوح على خارطة الجذب الاستثماري العربي خلال الفترة (201-2016) بنسبة بلغت 8.1% مقارنة بنحو 3% فى الفترة الاولى . وقد يعزى ذلك لما تعرضت له مصر خلال تلك الفترة من تغيرات سياسة ادت لحالة من التراجع الاقتصادي وهروب رؤوس الاموال الاجنبية منها الى مناطق اكثر استقرار كالامارات والمغرب ولبنان على الرغم من تراجع حجم الاستثمارات بوجه عام خلال فترتى الدراسة
3. تأتى مصر فى صدارة الدول العربية المستقبلية للمشاريع الاستثمارية الاجنبية بقيمة بلغت نحو 40.9 مليار دولار تمثل نحو 44.3% من اجمالى قيمة المشروعات الاستثمارية فى المنطقة العربية عام 2016 والمقدرة بنحو 92.3 مليار دولار.
4. يشير مؤشر النمو الاقتصادي تراجع معدل النمو الاقتصادي فى مصر الى نحو 2.3% عام 2016 مقارنة ب 3.4% عام 2015 والذى اقترن بتدهور هيكل الانتاج فى كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع السياحي، على الرغم ان تقديرات الناتج المحلى الاجمالى المصرى لم تسجل تراجعاً .
5. بدراسة نسبة العجز فى الموازنة لدى كل من مصر والمغرب ولبنان يتبين انه على الرغم من ارتفاع قيمة عجز الموازنة الى نحو -41 مليار دولار الا ان هناك تراجع فى الاهمية النسبية لقيمة العجز الى الناتج المحلى قد انخفضت من نحو -4.4% الى حوالى -3.5% عام 2016

، مما ينم عن زيادة معدل الاستقرار الاقتصادي ، بينما تزايدت الاهمية النسبية للعجز في كل من المغرب ولبنان حيث قدرت نسبة العجز بنحو -8.1% ، -12% .

6. وفق مؤشر التنافسية عام 2017 تواصل المغرب تقدمها حيث انتقلت من الترتيب 72 عالميا الى 70 عام 2016 واحتفظت بالمرتبة الثامنة عربيا ، تلتها لبنان في المرتبة 101 عالميا و ال 11 عربيا وجاءت مصر والتي كانت من اقدم الدول التي شاركت في الخضوع للتقييم في المرتبة 115 عالميا وال 12 عربيا عام 2016 وقد يرجع ذلك للاحداث السياسية التي شهدتها مصر خلال السنوات القليلة الماضية والتي عصفت بالاقتصاد المصرى واثرت على القطاع المالى ورفعت معدل التضخم .

7. على الرغم من كون مصر دولة زراعية في المقام الاول الا ان المغرب تفوقت عليها في الاهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع الزراعى الى الناتج المحلى حيث قدرت بنحو 13% عام 2016، رغم ما شهدته من تراجع بينما بلغت الاهمية النسبية للقيمة المضافة فى القطاع الزراعى المصرى نحو 12% .

8. اهتمت المملكة المغربية بالقطاع الزراعى وبوجه خاص الاستثمار فى القطاع الزراعى وافردت له تشريعا خاصا عرف باسم ميثاق الاستثمارات الفلاحية الصادر عام 1969 .

بناء على النتائج السابقة توصى الدراسة :

- الاسراع بتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى بما يسهم فى خفض معدلات التضخم وعجز الموازنة ويعطى للمستثمر ثقة فى قدرة المقتصد المصرى على توفير مناخ استثمارى مشجع .
- توفير البنية الاساسية الملائمة سياسيا وتشريعيا لتحقيق مزيد من الحرية الاقتصادية ، لتوفير مناخ جاذب للاستثمار .
- يجب اتخاذ حزمة من السياسات الاصلاحية المعنية بالقطاع الزراعى بوجه خاص ، تتضمن سن تشريع خاص بالاستثمار فى القطاع الزراعى وتحفيز المستثمر الاجنبى والمحلى على العمل فى هذا القطاع الهام ، سواء بسياسات ضريبية محفزة ، قروض استثمارية بفائدة مدعومة واجال طويلة ، تطوير البيئة المؤسسية العاملة فى القطاع الزراعى ، توفير الخدمات اللوجيستية للقطاع .

- تحديد خريطة استثمارية محددة بالمناطق المستهدف الاستثمار الزراعى بها ، والفرص الاستثمارية المتاحة بكل منطقة ، وانماط الاستثمار المستهدف تنفيذها بما يخدم تحقيق هدف التنمية المستدامة ، وليس جذب الاستثمارات دون توجيه لها .
- توجيه الاستثمار نحو اقامة المشروعات الزراعية التكاملية والتي تزيد من الطاقة الانتاجية للقطاع وتخدم العملية التصديرية .

الملخص

أوضحت التقديرات العالمية لصندوق النقد الدولي وتقارير الاونكتاد ان مصر تاتى فى المرتبة الثالثة على مستوى الوطن العربى من حيث القدرة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر، بنسبة بلغت 17.8% عام 2016 ، وبالرغم من ذلك تأتى وفقا للتصنيف العالمى والمؤشرات الدولية ضمن مجموعة الدول الضعيفة جدا ، والاقل فى عوامل جذب الاستثمار ويسبقها دول عربية اخرى على الرغم من ضعف حجم الاستثمار الموجه لتلك الدول . مما يتطلب البحث وراء تراجع المؤشرات الدولية المصرية مقارنة ببعض الدول العربية ، وانعكاس قدرة مصر على جذب الاستثمار الاجنبى على تدفق الاستثمار الى القطاع الزراعى المصرى . ومن ثم استهدف مقارنة آليات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر وبعض الدول العربية وانعكاس ذلك على حجم الاستثمارات الاجنبية الموجهة للقطاع الزراعى المصرى. وقد اظهرت النتائج استحواذ المملكة العربية السعودية على المرتبة الاولى فى حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة وذلك بنسبة بلغت نحو 27.7% خلال الفترة (2011-2016) مقارنة بنحو 38.2% من اجمالى حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية خلال الفترة (2006-2010) وذلك لتراجع حجم الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية . يليها كل من مصر والامارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 11.44 % ، 10.9% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2006-2010) ، كما ظهرت المغرب بوضوح على خارطة الجذب الاستثماري العربي خلال الفترة (201-2016) بنسبة بلغت 8.1% مقارنة بنحو 3% فى الفترة الاولى . وقد يعزى ذلك لما تعرضت له مصر خلال تلك الفترة من تغيرات سياسة ادت لحالة من التراجع الاقتصادى وهروب رؤوس الاموال الاجنبية منها الى مناطق اكثر استقرارا كالامارات والمغرب .

تأتى مصر فى صدارة الدول العربية المستقبلية للمشاريع الاستثمارية الاجنبية بقيمة بلغت نحو 40.9 مليار دولار تمثل نحو 44.3% من اجمالى قيمة المشروعات الاستثمارية فى المنطقة العربية عام 2016 والمقدرة بنحو 92.3 مليار دولار. وفق مؤشر التنافسية عام 2017 تاتى المغرب فى الترتيب 70 عام 2016 واحتفظت بالمرتبة الثامنة عربيا ، تلتها لبنان فى المرتبة 101 عالميا و ال 11 عربيا وجاءت مصر والتي كانت من اقدم الدول التى شاركت فى الخضوع للتقييم فى المرتبة 115 عالميا وال 12 عربيا عام 2016 وقد يرجع ذلك للاحداث السياسية التى شهدتها مصر خلال

السنوات القليلة الماضية والتي عصفت بالاقتصاد المصرى واثرت على القطاع المالى ورفعت معدل التضخم . على الرغم من كون مصر دولة زراعية فى المقام الاول الا ان المغرب تفوقت عليها فى الاهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع الزراعى الى الناتج المحلى حيث قدرت بنحو 13% عام 2016، رغم ما شهدته من تراجع بينما بلغت الاهمية النسبية للقيمة المضافة فى القطاع الزراعى المصرى نحو 12% .

ومن ثم توصى الدراسة بما يلى :

- الاسراع بتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى بما يسهم فى خفض معدلات التضخم وعجز الموازنة ويعطى للمستثمر ثقة فى قدرة المقتصد المصرى على توفير مناخ استثمارى مشجع .
- يجب اتخاذ حزمة من السياسات الاصلاحية المعنية بالقطاع الزراعى بوجه خاص ، تتضمن سن تشريع خاص بالاستثمار فى القطاع الزراعى وتحفيز المستثمر الاجنبى والمحلى على العمل فى هذا القطاع الهام ، سواء بسياسات ضريبية محفزة ، قروض استثمارية بفائدة مدعومة واجال طويلة ، تطوير البيئة المؤسسية العاملة فى القطاع الزراعى ، توفير الخدمات اللوجيستية للقطاع .
- تحديد خريطة استثمارية محددة بالمناطق المستهدف الاستثمار الزراعى بها ، والفرص الاستثمارية المتاحة بكل منطقة ، وانماط الاستثمار المستهدف تنفيذها بما يخدم تحقيق هدف التنمية المستدامة ، وليس جذب الاستثمارات دون توجيه لها .

المراجع

1. منير محمود سالم (دكتور) ، المنهج العلمي لدراسة المشروعات الاستثمارية ، مجلة المحاسبة و الادارة والتأمين، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1983
2. دومينيك سالفاتور ، سلسلة ملخصات شوم نظريات و مسائل فى الاقتصاد الدولى ، دار ماكجروهيل للنشر ، وكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، 1984 .
3. عثمان محمد عثمان (دكتور) ، التغير فى هيكل تمويل التراكم الرأسمالى فى الاقتصاد اليمن ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، م13 ، 1987
4. سامي خليل (دكتور) ، نظرية الاقتصاد الكلى: الكتاب الأول، المفاهيم والنظريات الأساسية- الكتاب الثانى، نظريات الاقتصاد الكلى الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994
5. ليلى الخواجة (دكتور) ، المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى و الاحصاء و التشريع ، العددان 439-440 ، القاهرة ، 1995 .
6. منى احمد سليم (دكتور) ، العوامل المؤثرة على الاستثمارات الاجنبية فى مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد 12، العدد 3 ، القاهرة ، 2002.
7. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولى ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2003 .
8. علي عبد القادر علي ، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"،المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية ، العدد (31) ، الكويت، 2003 .
9. حسان خضر "الاستثمار الأجنبي المباشر : تعريف وقضايا " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، سلسلة قضايا التنمية . 2004 .
10. احمد السيد النجار (كاتب ومحلل اقتصادى) ، مصر والعالم "الضرورات السياسية لتطوير مناخ الاستثمار" ، الاتجاهات الاستراتيجية الاقتصادية (التقرير السنوى) ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، 2005.

11. سهام بجاوية ، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،الجزائر ، 2005
12. محمد حشماوى ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006
13. حربي محمد موسي عريقات (دكتور) ، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية ، المؤتمر العلمى الخامس لكلية العلوم الادارية و المالية ، نحو مناخ استثمارى واعمال مصرفية الكترونية ، جامعة فيلادلفيا ، الاردن، 4-5 / 7 / 2007 .
14. فؤاد عوض عبد المهيم العجوانى ، دراسة اقتصادية تحليلية للاستثمار التاجبى المباشر فى الزراعة المصرية ،رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ، جامعة كفر الشيخ ، 2007 .
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مفهوم الاستثمار المباشر ، العدد (1) يناير ، الكويت ، 2008.
16. مجموعة الايكونمست الدولية ، الاستثمار الأجنبى المباشر وتحدي المخاطر السياسية ، 2008 .
17. عبد الفتاح الجبالى (كاتب وباحث اقتصادى) ، خفض سعر الفائدة... الي أين؟ ، سلسلة قضايا واراء، حريدة الاهرام ، القاهرة، 2009/10/28 .
18. بوخارى عبد الحميد (دكتور) ، الاستثمارات العربية البينية (الواقع و الافاق) ، مجلة الباحث ، عدد 7، جامعة ورقلة ،الجزائر ، 2010
19. فايزة احمد سعيد عوض ، الاستثمارات العربية البينية ودورها فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة عدن،اليمن ، 2010
20. وزارة الاستثمار ، عرض تقديمى بعنوان " الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر " ، القاهرة ، يوليو 2010
21. المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات فى لبنان (ايدال) ، رئاسة مجلس الوزراء اللبناني ، التقرير السنوى ، 2015

22. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان ، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2017 .
23. المفوضية السامية للتخطيط ، التقرير السنوي ، المملكة المغربية ، 2017.
24. عبد الرزاق حمد حسين (دكتور) ، و مهند عبد جسام ، دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان العربية للمدة (1995-2014) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، مجلد 1، عدد 37 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، العراق ، 2017
25. UNCTAD ,World Investment Report Transnational Corporations and Export Competitiveness , Geneva, 2002
26. DCDE ,Detailed benefits of FDI “ 2nd edition , 2004
27. Index of Economic Freedom Annual Report , Institute for Economic Freedom , The Heritage foundation , 2017
28. World Economic Forum , Competitiveness Index , [www. weforum . com](http://www.weforum.com)., 2017

الملاحق

جدول (1) تطور عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016)

السنوات	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	69	4,183	8,971	53
2004	63	1,975	8,569	51
2005	118	32,039	51,269	81
2006	221	56,270	91,487	137
2007	108	17,831	26,872	87
2008	257	64,721	98,896	165
2009	191	33,938	48,400	146
2010	212	17,199	39,829	139
2011	258	14,244	29,237	143
2012	353	20,543	46,781	158
2013	241	13,715	32,420	136
2014	162	11,390	33,868	95
2015	157	13,916	20,870	104
2016	142	22,164	26,585	91
الإجمالي	2,552	324,129	564,054	1,036
المتوسط	182	23,152	40,290	113

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، التقرير السنوى ، الكويت ، 2017

جدول رقم (2) أداء مجموعتك الدول في المجموعات الثلاث لمؤثرات ضمن الجاذبية الإستثمار لعام 2017

العوامل الخارجية			العوامل الكمية			مجموعة المتطلبات الأساسية			مؤثرات ضمن			المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التتالي لقيمة المؤثر				
2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017							
ترتيب قيمة	ترتيب قيمة	ترتيب قيمة	ترتيب قيمة	ترتيب قيمة	ترتيب قيمة	ترتيب قيمة	ترتيب قيمة	ترتيب قيمة	ترتيب قيمة	قيمة						
22	42.2	22	40.5	21	68.1	22	68.2	22	67.8	23	69.5	21	60	21	60	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
42	35.5	41	34.9	46	56.8	48	56.6	46	60.9	44	63.4	42	51.3	43	51.8	شرق آسيا والمحيط الهادئ
44	31.5	43	30.6	45	56.2	46	56.4	56	56.2	55	58.6	47	48.4	47	48.9	الولايات المتحدة الأمريكية
69	24	71	23	65	48.3	63	49.6	70	51.4	71	53.2	67	41.2	68	41.6	المنطقة العربية
48	30.1	49	29.4	35	61.4	33	62.8	42	59.9	46	60.6	41	50.7	41	51.1	دول الخليج العربي
60	27.2	63	26	64	47.8	61	50.2	82	48.6	85	50.6	67	41.6	67	42.5	دول المغرب العربي
74	23.5	76	22.5	75	44.1	75	44.7	71	51.8	70	54.2	71	39.9	73	40.3	دول المغرب العربي
104	12.9	105	11.6	103	32.2	103	33	102	40.5	101	43.1	106	27.6	106	27.8	دول الإقليم المنخفض
70	24	70	23.8	71	45.3	72	45.6	71	50.4	72	52.5	73	39.9	73	40.5	أمريكا اللاتينية والكاريبي
78	21.7	76	22.2	82	41.2	80	42.6	84	48.3	81	51.1	81	36.8	79	38.3	جنوب آسيا
90	17.9	90	17.6	90	37.4	89	38.5	80	49.2	79	51.4	88	34.1	87	34.9	أفريقيا
55	29.8	55	28.9	55	52.8	55	53.3	55	56.9	55	58.9	55	46.6	55	47	المتوسط العالمي

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاستثمار العالمي ، التقرير السنوي ، الكويت ، 2017